

د. عصمت سيف الدولة

دفاع عن الشعب

نص الدفاع عن انتفاضة الشعب العربي في مصر يومي ١٨ و ١٩ يناير
١٩٧٧ الذي طرح أمام محكمة جنايات أمن الدولة العليا أيام ١٠ - ١٣
نوفمبر ١٩٧٩

تقديم

يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ فوجيء العالم كله بما حدث في مصر. فقد انتفض الشعب العربي في مصر انتفاضة تصاعدت حدتها حتى أصبحت في اليوم التالي ١٩ يناير قتالاً حقيقياً في الشوارع بين الجماهير وبين السلطة، لم يتوقف إلا بعد الاستعانة بالقوات المسلحة وفرض حظر التجول. يومها قيل أن السبب كان قرارات اقتصادية اتخذتها الحكومة قلقت من أزمة المعيشة. وطغى هذا السبب في أجهزة الاعلام الرسمية على الاسباب الأكثر عمقا. فقد تبين من التحقيقات والمحاكمات التي لم تتوقف منذ ذلك التاريخ، إن الشعارات الأساسية التي رفعها الشعب المناضل خلال الانتفاضة كانت أكثر شمولاً.

رفعت الجماهير شعارات تطالب برفض قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والغناء اتفاقية فض الاشتباك، ومقاومة السيطرة الأمريكية، والمشاركة في نشاط الثورة الفلسطينية على ارض مصر العربية وفتح الحدود لعملياتها العسكرية ضد اسرائيل. وتوجت الجماهير مطالبتها بشعار إسقاط السلطة الخائنة لقد ظهرت هذه الهوية العربية التقدمية الوحيدة واضحة خلال المحاكمة التي بدأت منذ يوم اول ابريل (نيسان) ١٩٧٨ امام محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة. حيث واجه ١٧٦ مناضلاً من الطلائع الوطنية في مصر تهمة تهريض الشعب وتحريكه وقيلته. ووقف معهم أكثر من خمسين محامياً يدافعون عنهم. وقد اختار المحامون زميلهم الدكتور عصمت سيف الدولة لافتتاح الدفاع، فاستطاع بمرافعته التي استمرت اربعة ايام أن يحول المحاكمة من محاكمة ١٧٦ مناضلاً من طلائع الشعب الى محاكمة للنظام المصري في المرحلة التاريخية التي بدأت من عام ١٩٧٣. فجاءت مرافعته تاريخاً دقيقاً لاحداث واسرار تلك المرحلة. وكان من ابرز محاور الدفاع الذي احدث صدى واسعاً، ما أقام عليه الدليل القانوني، من أن مصر تعيش في ظل انقلاب غير شرعي وأن من حق الشعب مقاومته بكل الوسائل المتاحة. كما كشف عن امر لم يكن احد قد انتبه اليه من قبل، وهو أن الاحكام الدستورية المطبقة في مصر تمنع بلصوص مريحة التفاوض والصلح والاعتراف باسرائيل.

نحن اذن أمام كتاب يجيب على الاسئلة الخطيرة: كيف ولماذا تم الصلح بين حكام مصر والصهيانية؟ وأشد الناس حاجة الى قراءته هم اولئك الذين وقفوا مع السادات في تلك الأيام وساهموا معه في تشويه اسباب الانتفاضة العظيمة، عظم يتبينون كم أخطأوا في حق شعبنا العربي في مصر، ويتعلمون كيف يتقون بهذا الشعب العظيم.

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم
"وما لكم لا تقتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء الذين يقولون ربنا اخرجنا من
هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا"
صلى الله العظيم

دفاع عن الشعب

السادة المستشارون

في الصفحة رقم ١٠٠٨٤ من أوراق التحقيق الابتدائي محضر مؤرخ ٣١ مايو ١٩٧٧ أثبت فيه الاستاذ
رئيس نيابة أمن الدولة ما نصه : " نظرا لوحدة النشاط موضوع تحقيق هذه القضية مع قضايا أخرى لم
يتم التصرف فيها فقد أمرنا بضم القضايا الأخيرة للقضية الحالية لوحدة وارتباط موضوعها جميعا "، ثم
أورد بيان القضايا . وكان ذلك استجابة لرأي وطلب مباحث أمن الدولة كما هو ثابت في محضر ١٠
مايو ١٩٧٧ صفحة ١٠٠٧٣ . على أثر هذا القرار أصدر الاستاذ النائب العام " أمر الاحالة " وقرار
الاتهام متضمنا تحديدا للفترة الزمنية التي حدث فيها النشاط الموحد بنحو أربع سنوات ، من أواخر عام
١٩٧٣ حتى منتصف مايو ١٩٧٧ . وبالرغم من أن قرار الاتهام لم يشمل إلا ١٧٦ متهما فإن التحقيقات
قد شملت أضعاف مضاعف هذا العدد من المواطنين (٨١٥ على وجه التحديد) . وبالرغم من أن التهم
الموجهة إلى المتهمين المائلين أمام هذه المحكمة محدودة فلا حد لأنواع النشاط التي شملتها أوراق
التحقيق . ومن هنا ترون أنكم لن تقضوا في أمر المتهمين المائلين إلا بعد أن تكونوا قد قضيت في شأن
ما تضمنته أوراق التحقيق من وقائع أكثر تنوعا من التهم الموجهة ، ومواطنين أكثر عددا من المتهمين
المائلين ، ونشاط شعبي امتد على مدى أربع سنين . إن هذا يعني في رأينا أنكم قبل أن تقضوا في
أمر كل منهم من خلال القضاء في تهمته ستقضون في أمر الشعب من خلال حركته . فالشعب مائل أمام
هذه المحكمة وإن لم يكن منهما بحكم الطبيعة الفزة لهذه القضية التي بلغت أوراق التحقيق فيها نحو
خمس عشرة ألف صفحة لا يخص المتهمين فيها إلا بضعة آلاف . لهذا لم يكن غريبا أن تحاول النيابة
استدعاء الشعب إلى جانب موقفها وهي تطلب أدانة المتهمين وتسد اليهم ما تستعدي به العقاب ضدهم .
وباسم الشعب ستصدر أحكامكم والدفاع لا يستطيع أن يفتر خصائص الدعوى ولا يقبل الهرب من
خوض معركته على مدى الساحة التي حددتها التحقيقات لهذا فانا نقم باسم الشعب ، ومن خلال الدفاع
عن المتهمين ، ندافع عن الشعب نفسه .

الجزء الأول الوقائع

ماالذي حدث

قبل وبعد ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧

الانتفاضة:

١- يدخل في العلم العام أن الصحف الصادرة صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ قد نشرت قرارات اتخذتها الحكومة التي كانت قائمة وقتئذ (رئاسة السيد ممنوح سالم) بالكف عن دعم الدولة بعض السلع الغذائية الأساسية مما كان سيترتب عليه ارتفاع فاحش في أسعار المواد الضرورية للاستهلاك الشعبي الجاري (الخبز - الارز - السكر - السجائر - الوقود السائل - المعكرونة .. الخ). فانفجر الشعب غضبا في كافة المدن على مستوى الجمهورية. وعبر عن غضبه بمسيرات ومظاهرات ملأت شوارع المدن تهتف ضد القرارات ومصدريها وتعبر بكل أسلوب متاح لجماهير محتشة ومتحركة بدون تنظيم سابق ، وفي كل المدن في وقت واحد، عن رفضها القاطع للاعباء التي انقلتهم بها القرارات الجديدة . وفي العاصمة بالذات اتجهت المسيرات والمظاهرات من أطرافها متجهة الى حيث مظنة من يملك سلطة الفوت من القرارات الجائرة : مجلس الشعب . هناك رأت الشرطة ان تحول بين الشعب وبين من يقال لهم ممثلوه ، فالتحمت قوات الأمن المركزي الكتل الجماهيرية تحاول تفكيكها بفقرتها بقوة السلاح . فاشتعل الغضب المتفجر والتحمت الجماهير العزلاء ، الا مما اتاحته الصف من طوب او نحوه ، مع قوة متفوقة الكفاءة القتالية والتسلح. وتصاعدت المعارك وتصاعدت أحداثها وغلب عليها العنف وعمت مدن الجمهورية جميعا ثم استمرت طوال يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ واستمرت ليلا ولم تهدأ الا فجرا . ولكن ما ان بدأ اليوم الجديد حتى استولفت المسيرات أكثر جموعا ، والمظاهرات أكثر عتفا ، والمعارك أكثر حدة . وقبل ان ينتهي اليوم كانت الحكومة قد سحبت قراراتها الجائرة ، وكان قد سقط ٧٤ قتيلًا من أبناء الشعب ولكن سلطة البوليس ، كانت قد سقطت أيضا فاستغاثت الحكومة بالقوات المسلحة وفرضت حظر التجول فهذا الموقف ولم يلبث ان خمد الانفجار مع مطلع فجر يوم ٢٠ يناير ١٩٧٧ ، والقضى يومان مشهودان في تاريخ مصر .

٢- هذا ما يدخل في العلم العام مما نشرته الصحف وبثته الاذاعة المسموعة والاذاعة المرئية. اضيق منه نطاقا وأكثر منه تحديدا ما ثبت في التحقيقات التي تولتها النيابة العامة، وان كان لا يختلف عنه دلالة. ففي الساعة الرابعة والنصف فجر يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ تلقى النائب العام بلاغا من وزير الداخلية يقور فيه : " بتاريخ ١٨/١/١٩٧٧ الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة وقعت في مدينة القاهرة حوادث مظاهرات وشغب من بعض عمال المنطقة الصناعية بحلوان وكلية الهندسة بجامعة عين شمس والفنون الجميلة والتربية والمعهد التجاري بالزمالك ، وبعض المدارس الثانوية، انضمت اليها عناصر أخرى بدعوى الاحتجاج على القرارات الأخيرة برفع أسعار بعض السلع وامتدت موجات التظاهر لتشمل عددا من اقسام المدينة وانت الى وقوع حوادث حريق عمد واتلاف وتعد على قوات الشرطة والمتظاهرين وحدثت اضرار ببعض المباني والسيارات والاجهزة العامة. وقد تم ضبط تلك الوقائع وضبط عدد من المتهمين فيها بمعرفة اقسام الشرطة المختصة. وقد استمرت وقائع التظاهر حتى الساعة الثالثة صباح اليوم ١٩/١/١٩٧٧ حتى تم فضها واتخذت الاجراءات المناسبة لتأمين المناطق التي وقعت فيها حوادث الشغب . نخطركم برجاء الاحاطة واتخاذ اللازم " . وفي الساعة العاشرة من صباح يوم

٢٠ / ١ / ١٩٧٧ عاد وزير الداخلية فابليخ النائب العام بأنه : " الحاقا لاختطافنا امس بشأن حوادث الشغب التي وقعت في مدينة القاهرة فقد تجدد وقوع هذه الحوادث من صباح امس ١٩ الجاري باحياء متفرقة بالمدينة ونتج عنها وقوع عدد من حوادث الحريق العمد والاتلاف والتعدي على المنشآت العامة والخاصة وقد قامت قوات الشرطة بواجبها في الدفاع عن هذه المنشآت وحمايتها وتم ضبط الوقائع التي ارتكبت بمعرفة اقسام الشرطة المختصة كما تم ضبط بعض المتهمين في الحوادث وحجزوا على ذمة التحقيق مع المتهمين المضبوطين في اليوم السابق بسجن " طره " وسجن " الاستئناف " وقد امتد وقوع هذه الحوادث حتى الساعة التاسعة مساء امس نخطر للاحاطة .

٣- وفيما بعد طلب النائب العام ، يوم ٥ فبراير ١٩٧٧ ، الى كل من ادارة امن القاهرة والجيزة مذكرة " بتسلسل الحوادث وتطورها يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ " ، فجاءته اخبار القاهرة كما صاغتها مديرية امن القاهرة في تقرير يقول : " بدأت احداث الشغب بمدينة القاهرة صباح يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ في حوالي الساعة الثامنة والنصف صباحا بخروج عمال شركة " مصر - حلوان " للغزل والنسيج بتحريض العاملين بالشركة في مظاهرات اخذت تطوف بمنطقة حلوان مرعدة هتافات عدائية ضد سياسة الحكومة وقرارات رفع الاسعار والقيادة السياسية . ونجح المتظاهرون في اخراج بعض عمال المصانع الاخرى الكائنة بالمنطقة . واثاء تجولهم كانوا يتلفون ما يصادفهم من منشآت عامة وسيارات عامة وخاصة وقاموا بتعطيل المواصلات العامة وذلك بوضع الاحجار وفروع الشجر على امتداد " شارع الكورنيش " وقذف بالحجارة على السيارات والمارة بهذا الشارع . وقد تم عزل منطقة حلوان عن باقي انحاء المدينة ولكن امكن لبعض المتظاهرين التسلل الى وسط المدينة . وفي حوالي الساعة الواحدة والنصف مساء نفس اليوم بدأت مظاهرة من كلية الهندسة بجامعة عين شمس قوامها حوالي ٢٠٠ طالب من الدارسين بتلك الجامعة واخذت مسارها حتى " شارع الجيش " متجهة الى مجلس الشعب وكان بعض المشتركين فيها يرددون هتافات معادية للنظام القائم والقيادة السياسية والحكومة وقرارات رفع الاسعار . حاول المتظاهرون الالتحام برجل الشارع وانضم الي هذه المظاهرة مظاهرات اخرى من كليات الفنون الجميلة والتربية بالزمالك والمعهد العالي التجاري بالزمالك وبعض طلبة الثانوي . وقد تمكن بعض المتزعمين لتلك المظاهرات من توجيهها الى مجلس الشعب وانضم اليهم عدد من العمال الذين تمكنوا من التسلل من منطقة حلوان وبلغ عدد المتظاهرين امام مجلس الشعب حوالي ٢٠٠٠ شخص يرددون نفس الهتافات العدائية السابق الاشارة اليها . واخذوا يقذفون رجال الامن بالحجارة فأسدى اليهم النصح بالانصراف ولكنهم لم يمتثلوا فانذروا بالتفرق ولكنهم استمروا على موقفهم وحاولوا اقتحام مجلس الشعب فتصدت لهم قوات الامن المركزي وامكن تفريقهم الا انهم تفرقوا الى مظاهرات فرعية تسلت الى صفوفها شرائح من الغوغاء وضعاف النفوس والمخربين واخذت كل منها تجوب منطقة وسط المدينة حيث قام بعض المتظاهرين بقتال العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات العامة والنقل والسيارات الخاصة واقسام الشرطة وسياراتها وبعض المحلات التجارية الخاصة والعامة والغذائق كما اشعلوا النيران في بعض المباني والمؤسسات الصحفية . هذا وقد اصبر المتظاهرون على الاستمرار في التظاهر حتى فجر اليوم التالي واستمروا في اعمال العنف والشغب والاتجاه الى تخريب بعض المنشآت العامة وفي مقدمتها مباني لبعض اقسام الشرطة ووسائل المواصلات العامة وبعض المرافق العامة .

" وفي حوالي الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي ١٩ / ١ / ١٩٧٧ عاود عمال منطقة حلوان التجمع امام محطة مترو باب اللوق ولكن امكن تفريقهم بمعرفة قوات الشرطة واخذ المتظاهرون في التفرق في مظاهرات تجوب وسط المدينة متخذة ايضا اسلوب التخريب والاتلاف . كما خرجت مظاهرة في وقت معاصر من مصنع " موجات " التابع لشركة " مصر - حلوان " والكائن بحدائق القبة . وتوالى انتشار المظاهرات بنفس الاسلوب في جميع انحاء المدينة واستمر المتظاهرون في التعدي على المنشآت ووسائل المواصلات العامة والخاصة واقسام الشرطة رغم الاعلان بوسائل الاعلان المختلفة عن ايقاف العمل بالقرارات الاقتصادية الاخيرة الخاصة برفع الاسعار .

" ونتج عن ذلك وقوع حوادث حريق واقتلاف وتعد على رجال الشرطة اصيب من جرائها العديد منهم ومن المتظاهرين كما حدثت تلفيات ببعض المباني ووسائل المواصلات الامر الذي اوجب استخدام طلقات الخرز (الرش) في الهواء للارهاب والانتذار والتحذير لتفريق المتظاهرين ولكنهم لم يمثلوا فاضطر رجال الامن الى اطلاق هذا النوع من الرش في الارجل . وازاء اصرار المتظاهرين على اقتحام بعض اقسام الشرطة واشعال النيران فيها والاستيلاء على ما بها من اسلحة اضطرت القوات في تلك الاقسام الى اطلاق الاعيرة النارية لاحباط تلك المحاولات حيث تجحت في السيطرة على الموقف والحد من خطورة اعمال العنف ومنع كثير من عمليات الاعتداء والتخريب. وتم القبض على عدد كبير من المتظاهرين والمخربين وتحرر عن كل واقعة محضر بمعرفة اقسام الشرطة قدم بالمتهمين فيه الى النيابة المختصة. كما اتخذت الاجراءات المناسبة لتأمين جميع المنشآت والمؤسسات بالمدينة.

" وقد صدر قرار الحاكم العسكري بفرض حظر التجول اعتباراً من الساعة الرابعة مساء هذا اليوم واشتركت بعض وحدات القوات المسلحة مع الشرطة في تنفيذه وعاد الهدوء بعم المدينة.

٤- وجاءت الى النائب العام اخبار " تسلسل الاحداث وتطوراتها يومي ١٨ و ١٩ يناير بدائرة محافظة الجيزة " في مذكرة اعتنتها مديرية امن الجيزة يوم ١ فبراير ١٩٧٧ قالت فيها : " في حوالي الساعة الواحدة مساء يوم ١٨/١/١٩٧٧ عبرت مجموعات من المواطنين كوبري التحرير قائمة من القاهرة الى ميدان كوبري الجلاء بالجيزة وقدر عددها بحوالي ١٥٠ شخصا تقريبا. وتبين انهم كانوا يشتركون في مظاهرة كانت في ميدان التحرير بالقاهرة . وقام هؤلاء بقذف بعض الحجارة على فندق شيراتون مما نتج عنه تلفيات بالواجهة الزجاجية لمكتب شركة مصر للطيران الكاتبة بالدور الارضي للفندق . وعندما تصدّت لهم قوات الامن تفرق بعضهم في اتجاه شارع النيل دائرة قسم " المعجزة "، واتجهت قلة منهم الى شارع التحرير حيث قام المتظاهرون بقذف بعض الحجارة على " محطة بنزين مصر للبتروول " بميدان الجلاء بينما تجمع من اتجهوا الى شارع النيل بالقرب من مستشفى هيئة الشرطة. وكانوا في طريقهم الى هذا المكان يقومون بالتعدي على السيارات العامة والخاصة التي يتصافح مرورها او وقوفها بالمنطقة. وكانت قوات الامن تتابعهم وتمكنت من تقريبهم بمنطقة مستشفى هيئة الشرطة بعد ان تم ضبط اثني عشر شخصا من المتظاهرين .

" وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف مساء خرج بعض الطلبة المقيمين بالمدينة الجامعية بشارع احمد عرابي بامية وتجمع حولهم بعض المارة والاهالي بالمنطقة بميدان " الكيت كات " واخذوا في قذف السيارات المارة والموجودة في الميدان بالحجارة كما قذفوا مكتب بريد " امية " بشارع "السودان" ووضع بعضهم بعض مواشير المجاري التي كانت موضوعة باستظلة الجزيرة الوسطى بشارع " ترعة السواحل " . ووضعوها بعرض الطريق لاعاقة حركة المرور . وتم تصدي قوات الامن لهذه التجمعات وتمت السيطرة على الحالة حوالي الساعة الواحدة صباحاً يوم ١٩/١/١٩٧٧ وضبط شخصان من المتظاهرين واعتدت مواشير المجاري الى وضعها الاول .

" وفي حوالي الساعة السابعة صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ تلكأ عمال الورديات الليلية بمصنع " الثوريجي للغزل والنسيج " بامية في الخروج وتقابلوا مع افراد الوردية الصباحية وتوجه بعضهم لتجمعوا امام مصنع شركة " الشرق للصوف " الموجودة بنفس المنطقة . وقد خرج من المصنع الأخير عمال قسم النسيج . وتوجه هؤلاء العمال الى مقر " هيئة المطابع الأميرية " القريبة من هذه المصانع حيث رفض عمالها الخروج وواجهوا هذه التجمعات بخراطيم المياه . وقام المتظاهرون بقذف مبنى المطابع بالحجارة . وترتب على تلك حدوث تلفيات يزجاج ثوابها . وقد تصدّت قوات الامن لهذه المظاهرات وحلّت دون استمرارها في التعدي على مبنى المطابع الأميرية .

" تجمع هؤلاء المتظاهرون في شارع النيل بامبابية أمام مبنى قسم ومركز شرطة امبابية حيث قاموا بقذف المبنى بالحجارة . وتم تفريق المتظاهرين ومنعهم من استمرار التعدي فالتجه المتظاهرون للتجمع بمنطقة " تاج الدولة "، و" المنيرة الغربية " بامبابية عن طريق الشوارع الفرعية. وقام بعضهم بوضع اجسام صلبة على خطوط السكك الحديدية وتعرضوا للقوات التي حاولت التصدي لهم بالقذف بالحجارة وكانت كثافة المتظاهرين قد ازدادت بشكل كبير .

" عاد المتظاهرون حوالي الساعة الثانية عشرة ظهر ذلك اليوم الى محاولة مهاجمة قسم شرطة امبابية وقذفوه بالحجارة مما تسبب في اتلاف تواقذه الزجاجية ، كما اشعلوا النيران باحدى سيارات الشرطة واثقلوا البعض الآخر منها ومن بينها سيارة اطفاء كانت قد حضرت لخمك الحريق . وكان المتظاهرون يصرون على اقتحام مبنى قسم الشرطة الذي توجد به مخازن اسلحة وتخيرة مديرية الأمن والدفاع الشعبي . وأطلق بعض المتظاهرين الأعيرة النارية تجاه مبنى القسم . وتمكنت قوات الشرطة من السيطرة على الموقف والحيولة دون اقتحام المتظاهرين للقسم وتم تفريقهم . واصيب نتيجة ذلك بعض ضباط الشرطة والجنود بإصابات مختلفة كانت أشدها إصايبه عريف " سري " (مخبر) يطلق ناري في صدره ونقل الى المستشفى حيث توفي بعد ذلك متأثرا بإصابته . كما نتج عن ذلك أيضا إصايبه مواطن من المواطنين المتظاهرين أنت الى وفاته . وتم ضبط ٢٢ شخصا من المتظاهرين خلال هذه العمليات .

" وفي حوالي الساعة الواحدة والنصف مساء يوم ١٩٧٧/١/١٩ تمكن بعض المتظاهرين بمنطقة " المنيرة " بامبابية من اشعال النيران في احد قطارات الركاب الذي كان قد توقف بسبب ما وضع من عوائق على شريط السكة الحديد بالمنطقة بعد ان قاموا بنهب محتويات القطار. وتظاهر بعض الشرر والاجزاء المحترقة من القطار الى " شونة " (مكان تجميع بضائع) لشركة " الشوريجي " المجاورة لشريط السكة الحديد فاشتعلت بعض " بالات " القطن بها . وقد تصدت قوات الشرطة للمتظاهرين وتوجهت سيارات الاطفاء لخمك هذه الحرائق ، الا ان جموع المتظاهرين تصدت للقوات ولسيارات الاطفاء ووضعت العوائق على الطريق للحيولة دون وصولها الى مكان الحرائق وواجهت القوات باطلاق بعض الأعيرة النارية من جانب المتظاهرين . الا انه قد تمت السيطرة على الحالة بعد ذلك . واتضح ان المتظاهرين كانوا قد اشعلوا النار أيضا في محطة سكة حديد امبابية وتولت سيارات اطفاء هيئة السكة الحديد لخمكها . وتمكن عمال شركة " الشوريجي " للتسيج بالتعاون مع نقطة مطافيه المصنع من السيطرة على الحريق الذي امتد الى " شونة " الشركة وخمكاه ونتج عن كل ما تقدم اصابات لبعض رجال الشرطة والمواطنين وتلفيات لبعض السيارات الخاصة والعامة منها احدى سيارات الاسعاف واكتشاك المجمعات الاستهلاكية بمنطقة "تاج الدولة " وشارع " الوراق " وسرقة محتوياتها، ومقر وحدة " الاتحاد الاشتراكي " بجزيرة امبابية.

" وتوالى تجمعات المتظاهرين وتحركاتهم بمنطقة امبابية وكانت تلك التجمعات تعود الى محاولة التعدي على القوات عند التصدي لها . ثم تركزت هذه القوات في ميدان " الكيث كات " و" المنيرة "، وخلال ذلك وحوالي الساعة الخامسة مساء ذلك اليوم قام المتظاهرون باشعال النيران في عند ٢ "ترواللي بانس " واتلاف مكتب ناظر المحطة بميدان " الكيث كات "، واستمرت التجمعات وتصدي القوات لها حتى حوالي الساعة الثانية من صباح اليوم التالي ١٩٧٧/١/٢٠ .

" وفي وسط المدينة (الجيزة) كانت بعض المظاهرات تتحرك في انحاء متفرقة بدائرة قسم شرطة "الدقي " و" العجوزة " وتعدي بعضها على السيارات الخاصة والعامة وبعض مباني المصالح الحكومية والمحال الخاصة. وخلال هذه التحركات قذف بعض المتظاهرين مبنى " المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية " بالحجارة فاثقلوا بعض الواح زجاج المبنى . كما كان مبنى وزارة الزراعة والسيارات المحيطة به سواء الخاصة او العامة هدفا للمتظاهرين الذين قاموا بعمليات اتلاف للمبنى ولهذه السيارات . وحوالي الساعة الرابعة والنصف مساء يوم ١٩٧٧ / ١ / ١٩، وبينما كانت قوات الامن

تقوم بتفريق تلك المظاهرات والتصدي لها وتحول دون استمرارها في التعدي على المصالح الحكومية والمنشآت الخاصة تم ضبط ١٢ شخصا من الذين اشتركوا في تلك المظاهرات وتوفي اثنان واصيب اخرون من المتظاهرين .

" وفي منطقة قسمى " شرطة " الجيزة " و " بولاق الدكرور " بدأ تجمع حوالي ٢٠٠ شخص في ميدان الجيزة في الساعة التاسعة صباح يوم ١٩/١/١٩٧٧ . وبدأوا في التعدي على وسائل المواصلات العامة والخاصة بعد ان زاد عددهم . وبدأت قوات الامن في التصدي لهم لمحاولة تفريقهم ومنع تعدياتهم الا انهم كانوا يعاودون التجمع وباعداد متزايدة بمنطقة " الربيع الجيزي " وشارع " المحطة " وميدان محطة الجيزة ومنطقة " نفق الاهرام " وميدان الجيزة حتى كوبري الجيزة . وقاموا خلال ذلك بالاعتداء على مبنى " مجمع المصالح الحكومية " والمباني الحكومية الاخرى ومنها مبنى " بنك التسليف " و " مديرية التموين " واشعلوا النيران في بعض سيارات الشرطة والسيارات الحكومية امام تلك المصالح وبعض سيارات " الفروللي بلس " و " الامنيوبوس " وبعض سيارات قوات الاطفاء التي حاولت مكافحة تلك الحرائق . وكانت تلك الاحداث في الفترة من بدء المظاهرات حوالي الساعة الثانية عشرة مساء ذلك اليوم (١٩ / ١ / ١٩٧٧) .

وحوالي الساعة الواحدة مساء بدأ وصول افراد من القوات المسلحة بسياراتهم الى ميدان الجيزة حيث شرعوا في تفريق المتظاهرين الذين كانوا مستمرين في التجمع في جميع الشوارع المحيطة بالميدان ومنطقة " نفق الاهرام " وكانوا مستمرين ايضا في عمليات اشعال الحرائق في سيارات النقل العام ولافتات الاعلانات ومحطات البنزين ووضع المعوقات في شارع " الاهرام " .

" تحركت ، جموع من المتظاهرين من منطقة الجيزة الى شارع " الاهرام " حيث انضم اليهم بعض اهالي المنطقة المحيطة وحاول بعضهم قذف مبنى " محافظة الجيزة " بالحجارة الا ان قوات الشرطة قد تصدت لهم وحالت دون استمرارهم في التعدي على مبنى المحافظة . وهاجم البعض الآخر " ملهى الاوبرج " بشارع الاهرام . وتوالى بعد ذلك مهاجمة باقي الملاهي الليلية بالشارع ونهب محتوياتها ومحاولة احراق البعض منها . وتمكنت قوات الشرطة من مطاردتهم ومنع استمرار تعدياتهم .

" استمرت التجمعات واعمال الشغب بميدان الجيزة والشوارع المحيطة به وتصدي رجال القوات المسلحة والشرطة حتى ساعة متأخرة من الليل وامكن في هذه الاثناء ضبط ٢٤ من المتظاهرين . ونتج عن هذه العمليات وفاة عشرة مواطنين واصابة ٨٨ مواطنا بدائرة قسمى " الجيزة " و " بولاق الدكرور " . كما اصيب بعض ضباط وافراد الشرطة والقوات المسلحة باصابات مختلفة .

٥- هذا ما كان من امر الاحداث في محافظة الجيزة كما سجلتها اوراق تحقيق النيابة العامة. وقد سجلت اوراق تحقيق النيابة العامة اخبار الاحداث كما جرت في الاسكندرية . فقد تلقت النيابة العامة في الاسكندرية مذكرة من مباحث امن الدولة تقول : " . كانت مجموعة من العمال.. بشركة الاسكندرية للترسانة البحرية يعقدون (اجتماعات) في مقار عملهم وبعض المقاهي والساحة الشعبية " بالمفروزة " بقصد دراسة الاحوال الاقتصادية التي تمر بها البلاد والاتفاق فيما بينهم على استغلال اي فرص للعمل على اثاره الجماهير على مستوى المدينة واظهار مشاعر الاستياء ضد الحكومة واثارة الجماهير ضد السلطة .. وكان من ابرز مظاهر نشاطهم في الفترة الاخيرة تبني بعض المطالب العمالية وتحقيقها لاثارة البلبلة في وسط زملائهم والظهور بالمظهر البطولي امامهم لكسب ثقة زملائهم وتطويرهم لرغبتهم واهوائهم حتى ان سمحت لهم الفرص مساء الامس بصنوبر القرارات الاقتصادية برفع اسعار بعض السلع الاستهلاكية وقرروا فيما بينهم القيام صباح اليوم بالعمل على تجميع اكبر عدد ممكن من زملائهم عمال الشركة والخروج بهم في مظاهرة في الطريق العلم بحجة اعلان سقوطهم على رفع الاسعار وتليب الجماهير الشعبية على الحكومة... "

" وقد اطلقت هذه العناصر فعلا في التأثير على زملائهم عمال الشركة الذين بدأوا الخروج في جماعات متفرقة منذ الصباح من مقر شركتهم . خرجوا الى الطريق العام في طريقهم الى بعض الشركات المجاورة لهم . وقد كان خروجهم تحت ملاحظة رجال الامن الذين حاولوا مرارا اقناع قيادات هذه المظاهرات بالعدول عن هذا الاتجاه واتباع الاسلوب القانوني في ابلاغ رأيهم الى القيادات السياسية بالبلاد عن طريق قياداتهم النقابية والتنظيمات الشعبية الا انهم لم يمتلكوا لهذا النصح واستمروا في مسيرتهم حتى وصلوا الى " الشركة المصرية للاحذية- بتا " حيث فشلوا في اخراج العاملين بالشركة للانضمام اليهم . واستمرت المسيرة حتى وصلت الى ميدان التحرير " بالمنشية " حيث انضم اليها بعض عمال الشركات الاخرى وبعض افراد من طبقات الشعب المختلفة حتى وصل عند هذه المظاهرة ما يقرب من عشرة الاف شخص . وهناك تقابل السيد محافظ المدينة مع بعض افراد هذه المظاهرة واسدى اليهم النصح للعدول عن الاستمرار في التظاهر الا انهم رفضوا الامتثال لنصيحته واستمروا في تظاهرهم حتى تلاقوا مع جموع طلاب الكليات التي خرجت في مظاهرات مماثلة مستجيبين لدعوة زملائهم الطلبة.. الذين تزعوا هذه المظاهرات صباح اليوم من كليتهم ...

" اتفقت آراء تلك المظاهرات على الخروج في شكل عدة مظاهرات تغطي جميع انحاء المدينة مما اعطى الفرصة لبعض مثوري الشغب من الفوغاء والانتهازيين للاشتراك معهم في مظاهراتهم المتفرقة مما نتج عنه بعض حوادث التخريب والاتلاف وحرق بعض نقاط الشرطة بالمدينة التي يجري حاليا حصرها . كما تسببت هذه المظاهرات في اصابة بعض رجال الشرطة والمواطنين جاري حصرهم واصاباتهم .

" وكان المتظاهرون ومتزعموهم يرددون الهتافات المعادية للقيادة السياسية ولنظام الحكم القائم والتخريب على قلب هذا النظام والازمراء به والثرثرة السخط والبغضاء للقائمين عليه وزعزعة الثقة فيهم ووقوع هذه الجرائم في الطريق العام ودون اذن من السلطات المختصة وذلك في زمن الحرب...

٦- وقد حرص رجل مباحث امن الدولة بالاسكندرية بعكس مثبوري امن القاهرة والجيزة- على ان يسجل امام النيابة قائمة كاملة بالهتافات التي قال ان المظاهرات في الاسكندرية كانت تردها وهي:

" بالطول بالعرض حنجوب السادات الارض - بالطول بالعرض حنجيب ممدوح الارض- تسقط وزارة ممدوح سالم- سيد مرعي حيطلع ايه.. هو اكمنه نسيب اليه- انور بيه يا انور بيه هي تكية ولا ايه- انور بيه يا انور بيه نعل الجزمة بضرة جنيه- انور بيه يا انور بيه شوف جيهان بتعمل ايه- لم كلاك يا ممدوح دم الطلبه مش جهروح- سادات يا سادات مش حتخوفنا التهديدات- العيشة بقى مره عاوزين حكومة حرة- ما تلهوناش بالشانوره احنا حنحرق المعمورة - ثورة ثورة يا شباب مش عاوزينك يا سادات - عبد الناصر ياما قال لا حرية مع استغلال- مش حتخاف مش حتخاف غلو علينا العيش الحاف - عبد الناصر ياما قال خلوا بالك من العمال- الثوار رفعوها شعار ربط الاجر بالاسعار- ما تفرحشي يا ممدوح ورا شعراوي بكره تروح - يا سادات يا جبان خنت الهمة من المريان- اصحى يا شعب اصحى يا شعب السادات عدو الشعب- بالاضراب بالاضراب تأخذ حقك بالاضراب- الاضراب هو سلاحنا ضد السلطة اللي بتديحنا- ياللى يتحكم باسم الدين انزل انزل من عابدين- انزل شوف الملايين بايتين جعائين- انور انور يا جبان يا عميل الامريكان- مصر يا ام البلاد لسه فيكى اضطهاد في السياسة والاقتصاد عاوزة ثورة يا بلادي- ناصر ناصر يا حريه...

٧- ولم تكن تلك الا نماذج مما حدث في كل مدن الجمهورية من السويس الى اسوان التي أضاعت ليلها الاف المشاعل فظن المتطرفون من " المستجمين شتاء " في قنادقها الفاخرة ان المشاعل المتماوجة تتجه

اليهم، فزعوا وغادرو العنينة متكررين. وهكذا شاع القول في تلك الحين لا ثبته ولا يعيه اي كان الامر في كل ما حدث يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ كان مطعيا مع سياق الامور في مصر خلال السنوات القليلة التي سبقت بل كان منوقفاً. وذهب توقعه الى حد وصف الاحداث كما وقعت قبل وقوعها بعام كامل كما سبى. ولم يكن سياق الامور في مصر الا مطحنة رهبة حاصرت الشعب بين فكين من الجوع والكذب، فلما كانت ان تسحقه سحقاً حول الافلاك توقع لخطر يتهدد حياته وكرامته وحلته

جئون، وقئون:

٨- أم الجنوب فهو جنوب الاسعار التي انطلقت منذ اواخر عام ١٩٧٢ تقعر وتعريد بغير ضبط من يد الحكومة المسترخية لتدمر حياء الشعب وتشل الفلق والكلية في كل منزل مصطلحية معها كل ما يصاحب الفقر عياده من افساد للامم والكرامة والحلق . واما الصور فهي هيون الحكومة الصجرة في الكذب على الشعب ومحاذعته وررع وعود من الامال الوهمية في تربية حياته الجافه وقد عمرت الصحف بالجنون والصور معا متلازمه سين سبعه على احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ تكفيا مثلا سنة ر حدة بخارها لانيه سبعة مباشرة على الاحداث ومتصلة بها اتصال السبب المباشر بالنتيجة الحتمية انها سنة ١٩٧٦ .

في أواخر عام ١٩٧٥ كانت مشكلة الأسعار وارتفاعها المطرد ومن تسببه من اضطراب وعاء في حياة شعب محدود السجل حتى الكفاف، قد تجاوزت مدى الشكوى القربية وانتهت إلى الجماعي لتصبح مشكلة "قومية" كما يقولون. وعلى هذا الوجه كتب أنبورا الكتيبة تسحق مكانا ثابتا أو متكررا في الصحف التي يسمونها "قومية" أيضا. وهي صحف لم يكن الشعب يقرأ غيرها إذ لم يكن تصدر في مصر صحف غيرها. ومن هنا كتب أنبورا "الاحتكاري" في تشكيل وعي الشعب. ومن هنا أيضا كانت مسؤولية الذين يصدرونها ويوجهونها - مسؤوليه متفرقة - عن حبه الفاسق الذي مرق الشعب بين جنوب الأسعار وهوى الكذب يسمونها من مصدر واحد. لقد كانت أرواقهم التي يحاطون الشعب من خلالها فلا يستطيعون أن ينكروها أو ينكروا لما جلبوا على الشعب من خلائف. ولقد أريد للصحفيين يوما أن يكونوا "مسؤولين"، ولو جريء، عن الأحداث التي وقعت يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧. وحملت الصحف ذاتها وثقة اهتمامها وبشرتها عندما نشرت ما أسند إلى محرريها من أنهم لم يروا في الصورة لا جانبها الأسود ولم يروا في المجتمع إلا سوانه وأنهم بسوء نية أو برعونة قد "شووهوا" صورة "الواقع" فأنهوا في كراهية الشعب له. وعندما تحمل صحيفة وثقة أداة محرريها تكون قد هملت عليها بغيره. بهذا النشر وهذه عن براءتهم مما أسند إليهم. ولقد كانت الصحافة من حيث هي خبر - بريئة براءة المرأة التي لا تملك من ذاتها إلا أن تعكس صورة ما يجري أمامها أسود كإن أم أبصر، سوي كإن أم شابه. إن كانت قد نقلت جنوب الأسعار هذه كانت تعكس جنوبها. وإن كانت قد نقلت الوعود الكاذبة هذه كانت تنقل ما يقوله الكذابين. وإن كان وعي الشعب قد تأثر بما نقلت فلا تثريب عليها. فيما نقلت ولا تثريب على الشعب فيما وعى، ويسقط حتى قبح الواقعة ما قلناه العميد مبرر محسوس في شهادته أمام هذه المحكمة يوم ١٨ مارس ١٩٧٩. منتهما الشعب بالبلادة ونطه الفهم حين قال "فيه قرارات بتصدر لا يعيها الشعب في الأول وبعد أن يدرسها يحدث أثرها بعد ذلك".

٩- لقد قرأ الشعب ووعى وعذا مشورا بين " مجلس الشعب " سيعد جلسين للرد على أسئلة الاعضاء، ومناقشة اجراءات مواجهة ارتفاع سعر بعض السلع الأساسية (أهرام ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥) فبان بدا عام ١٩٧٦ حتى قرأ الشعب ووعى عنوانا لاهم " مخشفت " يقول " جلسة خاصة لمجلس الوزراء لاعادة النظر في سياسة الدعم " وسياسة الدعم - كما هو معروف - ارساه قرار مجيد في عهد كس " العزء ومحدوبو الدخل " يحتلون بجدارة المواقع الاول من اخصم الحاكمين وكس من شئ القرار ان تحمل الدولة عن العزء ومحدوبى الدخل ما نصيغه الى سعر السلع الضرورية مصاريف السوق و

اضطرابات الظروف الاقتصادية المحلية او العالمية فكل من فقراء مصر ومحتدو الدخل فيها امسين في ظل رعاية دولتهم الديموقراطية الاشتراكية الى ان اسعر منتج من السلع الضرورية لحياتهم ينبغي دائما في حدود القدرة الشرائية لتحويلهم النخبة كمن ذلك هو " الامن العائلي " صنفا بمفهومه العلمي حقا وبعد استمر الامن العائلي للشعب في حماية الدعم ففتحت له الحياة . وكان الممسس بلاد عم يعني دمن اسباب لاضطراب في حياة مستقرة . وكمن العاء الدعم ولو جربيا يعني تكو من الدولة عن حماية رعاياها ونعريص " امنهم العائلي " لمحضتر المصاربة بعوت الشعب . فحمت اليه الصحف في بداية عام ١٩٧٦ ذلك الحبر اللافت الذي يعني ان الحكومة قد قصرت بها الحيل فالتبعت ، او التفتت ، او استدارت لتعيد النظر في استقرار حياة الشعب . ولكن الصحف قد حفت " لنظمين " الفلقين على قوتهم فاصابت محبت العنوان ذاته " ان مجلس الوزراء سوف يعقد جلسة خاصة لمناقشة موضوع الدعم والعمالة المعززة فور الدراسات التي تقوم بها اللجان المختلفة حالي ، وذلك لاعادة النظر في سياسة الدعم والاسعر واتخاذ القرارات التي ستبذل فيما ياتي اثر لها بالنسبة للطبقت الكادحة " ثم اصافت " ان المناقشات المكثفة في هذا الشأن والتي جرت في الاجتماعين الاحيرين تلجبة العلب للنخطيط قد اسفرت عن عدة اتجاهات هامة يتم الان وضعها في صورتها النهائية وهي (١) دعم الممسس بسعر السلع الاساسية . (٢) ضرورة سحق المصروفات . " (اهرام ٧ هير ير ١٩٧٦)

ولم كمن ما تتحمله الدولة من اجل دعم السلع يدخل في نطاق " المصروفات " التي قالت الصحف ان ثمة اتجاهات الى " سحقها " مما قد يثير الشك بين اعباء جديده ستلقى على كاهل الشعب فقد ادبوع على الشعب من خلال الصحف - نصير من تقرير فحنته الى مجلس الوزراء " الا - ارة امركزية للحطة والمتابعة " . يقول صراحة " من المخطا لاعمال ان تروشد الامتاق موزاء الصعط على افراد الشعب والضعفات المستفيدة منه " (اخبار ١٤ مارس ١٩٧٦) هرا الشعب ذاك التفسير ووعاء

ولم قرا الشعب ووعى ايضا ان تلك الوعود ليست مفعورة على السلع المنتجة محلي او السلع الزراعية والحيوانية بل انها شاملة كافة السلع الضرورية للشعب ولو كانت صدعية ، ولو كانت حامياتها مستوردة . قراء الشعب ووعاء في تصريح منشور اذ فيه وزير الصناعة " انه لن يكون هناك ريادة في اسعر المنتجات الصناعية التي تسورد حاميتها من الخارج ما دامت من اسعج الضرورية للشعب " وصرب مثلا " السجائر والصابون والسمن الصناعي وغير ذلك من منتجات القطع العمم اللازمة والضرورية للشعب " (الجمهورية ٧ مايو ١٩٧٦) .

ثم قرا الشعب ووعى وعاء مؤكدا من رئيس الوزراء حينئذ السيد ممدوح سالم ، هذ ابلغته الصحف القومية ، ابلغ الشعب ، ان السيد رئيس الوزراء قد " بحث خلال اجتماع اقتصادي موسع حصره وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط والتجارة والتمويل وشؤون مجلس الوزراء وممثلين من رؤساء الشركات للاقتصاد " الموقف الاقتصادي والنمويني واستقرار الاسعر وتوفر السلع الضرورية وجاء ابلاغ الشعب " بمؤتمر القمة " الحكومي تحت عنوان صاخب " خطوات هامة لتحقيق استقرار الاسعر وتوفر السلع التموينية " وعبوين اقل صحبا واكثر استجداء للثقة ، " رئيس الوزراء يبحث في اجتماع اقتصادي موسع اجراءات التحفيف على الفئات محدودة الدخل " . و " ٦١٢ مليون جنيه لاستيراد ١٠٠ مطعة تموينية " . و " لا ريلحة في اسعر المواد الغذائية " . (اهرام ١٠ مايو ١٩٧٦)

واحتت جوقة الوزراء " تعي على الشعب " مرند معطع مما قلته رئيسهم هيقول وكيل وزارة المالية " ان السلع الاستهلاكية والتموينية التي سيتم استيرادها بالاسعار الرسمية حماية لمحدودي الدخل هي الدقيق - الخس - البين - المشاي - السكر - زيت الطعم - اللحوم - الاسماك - الاغذية الحية - اللحوم المجمدة والمحفوظة - الخواجن المجمدة - الاسماك المحفوظة والمجمدة - الالبين ومنتجاتها - الفاصوليا - الفول -

العسل - ربت الزيتون الأسود - العسل الأسود - مواد العطر المختلفة الثرة - السعوط - الشحوم الحيوانية - ربت جور الهند - الزيوت الطبية - الشحوم المعدنية - الخ ١٠٠ سلعة * (أهرام ١٠ مايو ١٩٧٦)،

أهوجنم أم علم؟

هل يمكن حقا أن نتاح للشعب كل تلك السلع بأسعار في حدود النحول المتاحة؟ وماذا يريد الشعب في مصر أكثر من هذا؟ إنه الرجاء الموعود - وحتى لا يطر الشعب في مصر الذي قر ووعى أن وكيل وزارة المالية (وهو محدود النحل على أي حال) قد حطط بين ما يتمناه شخص وبين ما وعد به الشعب - انبرى من هو أعلى منه درجة وعلم ببواطن الأمور فقال وزير التخطيط " أن نتائج هذه الدراسات التي تشترك فيها كل الوزارات ستراعى عند إعداد الحطة التي يبيع حجمها في السنوات الخمس القادمة ثمانية آلاف مليون جنيه (٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) رات الخطه تثبتت الأسعار لتكون في متناول الشعب وترشيد الاستهلاك .. " (أخبار ٦ يونيو ١٩٧٦).

أكان حلما أو علما؟

١٠ - لم يكن حلما أو علما بل كانت هوسا من الوعود الكذبة كذبها بهدوء قاتل السيد جمال الباطر وكيل وزارة الاقتصاد حين قال ومشر " أن الريادة في الأسعار هي الخمس سنوات الاخيرة بلغت ١٢٠% على الأقل " (أهرام ١٤ أغسطس ١٩٧٦) وكسبتها حتى الصحف " القومية " التي أصبحت تكتب عن أسعار تحت اصدق العنوين دلالة " جور الأسعار "، وتسمى إلى الشعب ما يريد في الأجور بأن سفلتهم ريادة الأسعار (أهرام ١٤ ديسمبر ١٩٧٦) فمرع العمال ويدعو "الاتحاد العام لمقابات عمال مصر " إلى مؤتمر لدراسة " الأجور والأسعار " حصره واشترك فيه كبار المسؤولين في الدولة - فوصى المؤتمر - حتى لا تلتهم الأسعار الأجور - بعادة تقدير الحد الأدنى لأجور العمال وإيجاد تعارب بين معيشة الطبقة العاملة والطبقات الأخرى في المجتمع (أهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٧٦). وكانت تلك محاولة جادة من جانب عمال مصر، أكثر المحاولات جدياً في الواقع، لوضع المسؤولين على أول الطريق إلى عهد الصحيح وجذب انتباههم إلى موطن الذاء وجرئومه كمن ناه من أكثر المواطنين إنتاجاً إلى المسؤولين عن الاستهلاك أن كفوا عن الاقتصاع ممن يموتون جوعاً واقطعوا ممن يموتون تخمة. وكان دواء إلى العلم اسلوباً والعدالة غنية. وكان تدبراً بأن قد كانت طاقة الشعب على الانفعال أن تنفذ لم يستمع إليهم أحد أية الصمم دون ما أوصى به الموممر ما اعلمه وزير التموين من " أن سياسة الوزارة التي سيعلمها أمام مجلس الشعب تتركز في تثبيت أسعار المواد الغذائية والتموين وعدم رفع سعر أية سلعة منها ولك بعثياً مع سياسة الحكومة بعدم انغال كاهل المواطنين بعبء جديدة " (أهرام ٢٢ ديسمبر ١٩٧٦). كيف؟ لا أحد ينزي أو لا أحد يريد أن ينزي. هناك مسؤول آخر كان مساهم في مؤتمر "الأجور والأسعار" يصم انبيه دون التحقق فيعلن المهينس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب - أمام المؤتمر - في بباطه جريه " أن الدولة تعمل على تحقيق الاستقرار للأسعار وحفظ أسعار بعض السلع التي ارتفعت بحير بدون ميرر " (أهرام ٢٩ ديسمبر ١٩٧٦)

أسعار السلع ترتفع عند رئيس مجلس الشعب " بدون ميرر "!! يا سيحان الله أن كان هو حارح - فوق - بحاق المعاناة الشعبية أفا كان يقرأ الصحف؟ على أي حال لقد عرف قبل أن يمضي شهر واحد أن لا يرفع لأسعار ميررات خطرة ولم يعش شيئاً قوله حينئذ " نحن لم يوجد رأياً بالنسبة لقرارات ريادة الأسعار " (أهرام ٢٢ يناير ١٩٧٧) لم يعش شيئاً لأن الأحداث كانت قد وقعت

وجاء يناير ١٩٧٧:

مشروع قانون الضرائب والاسكان والانشاء من قانوني الاحزاب والمطبوعات وقانون العامين الجديد واصاب الدكتور العطفي ان رئيس الوزراء طلب من الوزراء الاسراع بوصف توجيهات الرئيس موضع التقيد (اخرام ١٢ يناير ١٩٧٧) .

وهكذا قرأ الشعب ووعى ان رئيس الجمهورية قد تدخل ووجه الوزارة الى حل لمشكلة جوع الملايين من الفلاحين في القرى والعمال في المصنع وصغار الموظفين في المكاتب وهو حل - لو استجبت له الحكومة - لأراح الشعب الفقير من عناء الحبير والطحين وانحر طاقات الامهات والزوجات في المنزل وجبة شعبية جاهرة ومطبة تباع بسعر معتدل للمواطنين وقد طلب رئيس الوزراء من الوزراء الاسراع بالتقيد ونكدهم - طبعاً - لم يفعلوا ، لا لأنه لم يسمع لهم الوقت لعمل الدراسات الميدانية لاكتشاف نوع ومدى ومكونات الوجبة حتى تتلاءم مع ذوق مصر ، ولا لأنه لم تكن تحب تصرفهم الأموال الكافية لانشاء المصانع التي تنتج ثلاثين مليون وجبة يومياً على الأقل ، والمعدات " التكنولوجية " التي تصنع كل وجبة في غلاف والثلجات التي تحفظ الوجبات من التلف حتى يتم توزيعها ، ووسائل النقل التي تصنع تلك الوجبات بحيث تصرف الفقراء في مواقعهم من المصانع والجواري والقرى في توزيع عادل حسب عدد الفقراء في كل مكان على حدة . لا لم تكن كل تلك اعداداً لعدم تلبية توجيهات رئيس الجمهورية لحل مشكلة العناء الشعبي ، بل كان السبب الذي لا يصلح عنراً هو انه لم يكن احد قادراً او راجحاً في ان يأخذ مشكلات الاجور والاسعار والعلاء والعناء والجوع مأخذ الجد الذي تسحفه وكان ذلك اشجع اسفهار يتعرض له شعب من حكاه

ولكن تدخل رئيس الجمهورية قد اضر ثمرات اخرى فقد شجع الكتاب الذين يعودهم بكونهم الى الحدس عادة ، شجعهم على الحديث ولم يكن حديثاً ذلك الذي كتبه ونشره الاستاذ مصطفى امين بل كانت صراحة جمع كلماتها - بحبرة الصحفي المدرب - من افواه النبس، فكانت كلمته تلك على لاقن- بعبارة عن غيظ الملايين قال تحت عنوان " فكرة " " نص الشعب الوحيد الذي يأكل الحبير الاسود الشعب الوحيد الذي يسكن في العصور الشعب الوحيد الذي يهدد بعصبيه كلف طلب مكافئة تليفونية الشعب الوحيد الذي يتشقق كالبهلوان في كل اوتوبيس او قطار الشعب الوحيد الذي يستشق المجري بدلاً من الزهور والرياحين (اخبار ١٤ يناير ١٩٧٧) وهكذا عبر الاستاذ مصطفى امين عن الشعب كله من اور الذين يقتفون الحبير الى اخر الذين يقتفون الربحيين ولا يس في هدام دام قد اتسع عتامة لأوليين مع الآخرين

التفكير المبكر:

١٣- غير ان من ابتداء مصر من لم ينتظروا ان بالجهر بما يعاني الشعب ومن انقلوا عليه المعاناة فمهد بداية تلك العم الذي حدثه مثلاً- عام ١٩٧٦- وجه الاستاذ الدكتور محمد حلمي مراد تحذيراً واندازاً ميكراً الى الحاكمين والاستاذ الدكتور محمد حلمي مراد مدير سابق لجامعة عين شمس واستاذ متخصص في علم الاقتصاد ووزير سابق، وكان حين وجه اندازه عصوا في مجلس الشعب يمثل- كما يقولون- الشعب كله واحيرا، من ابتداءه كنس منطفا من موقف التعاطف والحرص على مصلحة الحاكمين انفسهم والزعيم الصلقة في ان يجنبهم محاطر الطريق فقد رى ما كان يراه النبس جميعاً وهو ان الحكومة تنفق النبس نفقا الى مواقع " انداع عن النبس " ولكنه سبق غيره الى اسرار الحاكمين في مقال كان عنوانه " احبروا هذه الاسفارات " قدم له بقوله " نسود البلا في الاوبة لاحيرة مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وبصريح الجواب السياسية والتعبدية تشكل خطراً جسيماً يقتضيه الصميم الوطني المبادرة الى التحذير من معية استمرارها والعمل على تجنبها تعادياً لما قد يشب عنها من مواقف وخيمة نظراً لما تؤدي اليه من شحن النفوس بمشاعر السخط والتدمر مع اقتران ذلك بتولد الاحساس بعدم الاهتمام الكافي من جانب السلطة بالنصدي لمعالجة امشاكل علاجاً جديراً لا ينف حد اعطاء المسكنات واطفاء الحرائق بل يتجاوزها الى اجتناب اصول تلك المشاكل

وارالة مسيبتها ولكني بريد الامر تفصيلا يمكننا ان نغير من بين هذه الاستقرارات الشعبية اربعة انواع

ثم راح لاسفلا الدكتور محمد حلمي مراد يتحدث باستقصاء ورصانة وعلم متمكن عن انواع الاستقرارات الاربعة فقولها عنه الاستقرار الاجتماعي الذي " يتمثل فيه انتقاله الناس من قصص الثروات الطائلة التي جمعها البعض في السنوات الاحيرة وما يشاع عما ننشره الصحف الاجنبية في الخارج من اسماء المستفيدين من العمولات والسمبرات وما يزوي عن امتلاك الشفق السكنية بعشرات ومئات الالوف " اما النوع الثاني فهو الاستقرار الاقتصادي وقد نل عليه بما ينفع استناد الاقتصاد المتمكن من فهم علمي لدلالات الارقام ثم انتهى في امره الى انه " لا جدال في ان الاحتلال في النوار بين المستوى العام لاسعار السلع المعيشية الضرورية للحياة اليومية وبين مستوى المرتبات و لاجور يجعل المواطن عاجز عن ايعاء احتياجاته الضرورية مما يخلق احساسا بالصعيق " ثم انقل الدكتور محمد حلمي مراد الى النوع الثالث من الاستقرارات واسماه " لاستقرار السياسي " وصرب له مثلا ما اعطاه احد اعضاء مجلس الشعب " تحت قبة المجلس فعلا عن بعض الصحف الاجنبية ان هناك جاليا (فبراير ١٩٧٦) جماعة مليونير في مصر بعد ان كانوا لا يربنون عن حصة قبل الثورة بينما لا يتجاوز متوسط الدخل الفردي تسعين جنيها في السنة " وبعد ان تحدث عن " الاستقرار الحكومي " ختم مقالة بتدوير واضح . قال :

ان احشى ما احشاه ان يودي كل ذلك الى اقتناع البعض بعجز الاسلوب الديمقراطي المشروع في معالجة لاوصاع الحاشية بما يودي اليه ذلك من مخاطر تمتد في الانحراف نحو التفكير في وسائل غير مشروعة او في تبسير مهمة اصحاب المصلحة في اغراء الشباب لاقتراف ما يصر بهن البلاد واستقرارها او في جعل النفوس قابله للاستثارة بحيث تميل الى استخدام العنف لاي سبب طارئ مما قد ينتج عنه اتساع دائرة الصدم وافلات الزمام لاقدرا انه يكون فتنة يصعب السيطرة عليها (ابريل ١٩٧٦)

١٤- هكذا حذر وانذر الدكتور محمد حلمي مراد حذر من استقرار الشعب اجتماعي واقتصادي وسياسي وحكومي وانذر بالعنف الذي اسماه " فنه " وهو دفع للاستقرار كل هذا قبل احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ بعام كامل وقد حذر بحزم وانذر ، ولكن الحاكمين اصموا اذهم فلم يسمعوا وغفلوا اعينهم فلم يروا ذلك لانه قبل ان يقول الدكتور محمد حلمي مراد وغيره ما قالو تحذير وسير كانت قد سبقت كلمات الله في كتابه المبين " ولا يسمع الصم الدعاء اذ ما ينفرون " (الانبياء ٤٥) وان كانوا قد قالوا " فتنة " فقد سبقت كلمات الله في كتابه المبين " وحسبوا الا يكون فتنة فعموا وصموا " (المائدة ٧١)

وصدق الله العظيم .

١٥- وفي صباح ١٨ يناير ١٩٧٧ اصبح ما كني حافيا ، وقرا الشعب ووعى ان قرارات قد صدرت بالغاء دعم بعض السلع الضرورية وان الاسعار التي وعدت مرة ومرة بانها مستقبلت سترداد عريضة وجنوبا ، تعرف معرفة اليقين ، من الجناة انفسهم ، كم كتبوا عليه واستهانوا به فاعتدوا عليه فكانت انتفاصته ضد الكتب وضد لاستهانة وضد العدوان يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ولم يلبث الجناة انصهم ان اعترفوا - علنا- بصنيع شتى بالجرائم التي ارتكبوها في حق الشعب ، وانيزي كل قاصر على فتح فمه يفرع ما احترمه في جوفه من رأي مكتوم ، يصلق الشعب في رايه ويؤيد الشعب في موقفه ، ثم يبريه نفسه ويثهم الآخرين

كان اول المعترضين الجاني الاصيل الحكومة نصها ، وكما يحدث عندما يحول اللص الذي صلب في حالة تلبس رد المبروقات واستعاز المجنى عليه حملت الصحف الى الشعب نيا يقول " اصدر السيد

ممدوح سالم رئيس الوزراء في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر امس (١٩ يناير ١٩٧٧) قرارا بإيقاف العمل بالقرارات التي كانت المجموعة لاقصالية قد انتهت اليه بشأن قيادة اسعار بعض السلع ونص قرار السيد ممدوح سالم الذي وافق عليه الرئيس امور السلات على اعادة دراسة الموقف الاقتصادي مع الهيئة البرلمانية لحرب "مصر العربي الاشتراكي" والمؤسسات المعنية في الدولة وقد أكد مصدر رسمي على مستوى عال امس ان القرار الذي اصنعه رئيس الوزراء بإيقاف العمل بقرارات المجموعة لاقصالية لن يؤثر بأي صورة من الصور على قرار منح كافة العاملين بأقوله علاوة اضافية هذا العام- تنهيد لتوجيهات الرئيس السلات- كما لن يؤثر على قرار قيادة المعاشات بنسبة ١٠% " (اهرام ٢٠ يناير ١٩٧٧) .

اما "حرب مصر العربي الاشتراكي" -اك فقد كل الحرب الذي يحكم من خلال اعصانه او هكك كان المعروض دستوري واما الهيئة البرلمانية تلك هكك كنت جماع اعصاء حرب مصر العربي الاشتراكي في مجلس الشعب الذي يراقب السلطة التنفيذية او هككا كن المعروض دستوري فانبرى الحرب يعلن براءته مما جرى اعصاءه الحاكمون على الشعب وشرب الصحف حبرا يقول "اعطت الهيئة البرلمانية لحرب مصر العربي الاشتراكي امس عدم موافقتها على رفع اسعار السلع التي تهمس الطبيعة العربية من جماهير الشعب ومنها على سبيل المثال السفيق والحبر والارز والسكر والشاي والاذرة والبنزين واليوتجاز- اصنرت الهيئة البرلمانية بيث بذلك امس بعد اجتماع سيعرق خمس ساعات غالت فيه ان اعصاء الهيئة سوف يلتزمون بهذا الموقف عند عرض تقرير لجنة الحطة على مجلس الشعب " (اهرام ٢٠ يناير ١٩٧٧) .

فلما اجتمعت لجنة الحطة بمجلس الشعب اعلى المهندس سيد مرعي رئيس مجلس الشعب براءته وقال "نحن لم يؤخذ رايها بالنسبة لقرارات قيادة الاسعار" وبعد ان اعطى اغلب الاعصاء براءتهم - كل بأسلوبه - "انتهت اللجنة بعد اجماع دام ٦ ساعات متصلة . من اصدار قرار بالغاء القرارات المتعلقة بزيادة اسعار السلع التموينية والشعبية التي تهمس جماهير الشعب وان تبقى الاسعار على ما كانت عليه قبل ١٧ يناير الحالي والغاء كل ما يرتب على ذلك من اثر على ان توافد الحكومة نك بكن جرم " (اهرام ٢٢ يناير ١٩٧٧) .

شاهد من اهلها:

١٦- كن كل نك شهادة من "المسؤولين" بان الغاء الدعم ورفع الاسعار كن "حط" وان رد الفعل الشعبي كن له سبب مباشر من ذلك الخطأ اما "غير المسؤولين" هكك كن على رسمهم الاستاد توفيق الحكيم ونص نورد ما قل بعد ان اورثنا ما قل الاسد مصطفى امين من قبل لابه كليلهما من اصدار الحكام ولوكانوا بقدرين ويتمور الاسد توفيق الحكيم بنظرية هكك يمكن ان تسمى بنظرية "الوعي العلكي" مؤداها ان وعي الشعب يسور في فلك عريض يحتمل رما ويعود بظهور رما اخر وقد رسم الاستاد توفيق الحكيم ان وعي الشعب في مصر كن غائبا عشريين عام او نحو ذلك ثم عاد فاصبح الشعب واعيا ايا ما كان مصوب هذه النظرية من الصحة فن احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٩ قد وقعت في مرحلة "عودة الوعي" كما حددها الحكيم هكك مطلقا على ما حدث تحت عرايه المصن "الطعام لكل فم" في رسالة وجهها الى المسؤولين :

"حرصت على ان اسير في الصباح كهائى على قمتى بين الناس على الرغم من تحذير اب الذين حشوا على من التعرض للصلب المسيلة للسموع وصنعت من كن يقول ما رايتك في الطعام لكل فم هذا ؟ . ولم يكن التساؤل من الشيب المتحمس او الثائر بل من بعض الشيوخ البادي عليهم الوقار والاذن وانركب بعض لاسباب لما حدث وما يمكن ان يحدث (كدا ؟!) وجئت من واجبي ان اصرح بها ابء وطني من المسؤولين والا كنت غير جدير بحمل امانة العلم ويتلخص رايي في امرين

"الاول المباح النقصي للشعب لقد كل الشعب الذي طحبه الغلاء متهددا بالامل في نقص الاسعر في حين كان رجال لاقتصاد مشغولين بالامل في موازنة الميزانية فلم لم يحدث تقارب بين لاملين حدثت فجوة بين الطرفين وانصلب كمنصلب الدرة الذي يسبب الانفجار.

"الثاني مفاجاء الجماهير بالاسعر الجنبه قبل عرسها على مجلس الشعب، حيث كانت المناقشة فيها كهيئة بان تحلف من صدمه المفاجأة ، وان يوضح المبررات التي ارجحت المسؤولين والاقتصاديين على عرض مثل هذه الميزانية التي يفهمها الاقتصادي ولا يفهمها الجوع ويظهر ان المسؤولين ارادوا بهذه السرعة الجحطة مبعثة التجار الجشعين فكل ان يدعوا الجماهير الامة"

وستذهب هذه "المعضوة" مثلا من موقف توفيق الحكيم لكل المواقف التي يتصرف بالظلم وتلتبس الاعذار للظالمين ولا تنسى ان تعتذر عن المظلومين بانهم لم يفهموا الحكمة من الظلم. ا على اي حال يكفي الحكيم شاهد على الظلم والمباغته يقابل على الجماهير الامة

والقضاء بحكم:

١٧- اي ما كان الراي الاجتماعي او السياسي (الراي القانوني يأتي هيم بعد) هيمما حدث من ما حدث يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ لم يلبث ان اصبح محل تحقيق ومحكمة واحكام اصدرتها محاكم جنابات ام الدولة العليا في اثناء الجمهورية . قد سبق ان رايت ان الشرطة قد ابلغت عن انها قبضت خلال الاحداث على اعداء كبيرة من المواطنين الذين قالت انهم قد شاركو هيم وقد احيل كل اولئك الى المحاكمة امام محاكم جنابات ام الدولة العليا كل جماعة امام المحكمة المختصة بمحاكمتهم محلي وعرفت تلك المحاكمات "بقصبي الشعب". ولكن النهم الى وجهت الى المتهمين هيم تجاوزت مجرد الشعب الى ارتكاب جنابات تصل العقوبات عليها الى الاشغال الشاقة المؤبدة وكان طبعيا ان تتعرض محاكم ام الدولة العليا للاحداث التي وقعت يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ تفسير وان تحقق اسبابها في الواقع في سياق بحثها في مدى مسؤولية المتهمين هيم وقد اصدرت في هذا احكاما ستضاف الى معتد القضاء المصري نقم بموجبها.

١٨- هي يوم ١٤ يونيو ١٩٧٧ اصدرت محكمة جنابات ام الدولة العليا بالقاهرة حكما في الجديدة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ من دولة علب التي اتهم هيم ٤٤ مواطنا بينهم حركوا وساهموا في الاحداث في جنوب القاهرة (منطقة حلوان) وقصت ببراءتهم واشترت في حكمها الى تلك الاحداث واسبابها هالت ان المجموعة لاقتصادية بمجلس الوزراء قد انتهت الى. "رفع الدعم عن بعض السلع التي لا غنى عنها لجماهير الشعب واتبع بين الموازنة العامة مساء يوم ١٧ يناير ١٩٧٧ منتصف هذه البيانات وشترته الصحف صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ واي ما كان الراي من الناحية الاقتصادية في هذه الاجراءات وصورتها انه كان يتعين ان يمد لها وبعد جماهير الشعب نصيا بواسطة وسائل الاعلام والاجهزة السياسية لتعبر هذا الوضع الا ان هذا لم يحدث فكن لانباعة بين الموازنة بما حواه من رفع الاسعر في الوقت الذي كانت تنتظره جماهير الشعب رد فعل قوي لدى مختلف طوائف الشعب اثار عصية هذات مجموعات من الطلبة والعمال مند صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧ تنضم هي مسيرات تعبر عن اعتراضها على سياسة رفع الاسعر وكثفت برود بعض الهبات المعادية للحكومة احتجاج على سياستها في هذا الصدد ولم يكن هذهم في البداية من التجمهر سوى الاحتجاج على سياسة رفع الاسعر وكانت هذه الوسيلة للتعبير عن رايهم، وان كلفت غير مشروع ذهابا لم تتم خلال العوات الشريعة والطرق التي رسمها القنول، اما ههم اليها ما عاوه خلال الفترة الطويلة الماصية وتلك الصدمة التي احسها رفع الاسعر في وقت كانوا يأملون هيم ان يحدث العكس ولم يكن هذهم التخريب او التدمير "

المواصلة :

١٩- وقد كان يمكن ، في حكم السياسة وحكمتها ، ان يقع الامر عند ذلك الحد لتتفرع الحكومة بما اوصت به لجنة الحطة في مجلس الشعب " ان تبقى الاسعار على ما كانت عليه قبل ١٧ يناير على ان تراقب الحكومة ذلك بكل حزم " اخطاء حدثت اثت الى احداث وقعت فتراجعت الحكومة عن اخطائها فتوقفت لاحداث وقبضت الشرطة على من قيل انهم الفاعلون الاحداث او الشركاء فيها، وعرضوا جميعا على القضاء فقصي في شأهم بما قصي اذابة او براءة ، فلم يصبح ممكنا في حكم السياسة وحكمتها ان يعتبر الامر الجليل منتهيا . وكذا ذلك ممكن - في حكم السياسة وحكمتها- فهو يساوي الحكم والحكمة على فبراير ١٩٦٨ حدثت في مصر احداث فريبة الشبه بب حدث يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وخرجت جموع الشعب منى الهريمة والمسورئين معهما وبطالين بسفطهم ومحاكمتهم فالتصبت الحكمة الا يجابه الشعب بالعنف فلم يصاحب الاحداث عصف وانقط الحكم ما قاله الناس فجمعه ورتبه وبوبه وصبه وشده ثم اخرجته للناس بوف بالترمة الحكامون سموه " بيان ٣٠ مارس " عرض على الاستفتاء الشعبي فحظي بما يقارب الاجماع لانه لم يكن الا صبغة لف ارادة الشعب حينئذ وعبر عنه في شوارع المدن خلال المسيرات والمظاهرات التي حدثت في فبراير ١٩٦٨ ، ووقف الامر عند ذلك الحد . وفي العام ذاته ، ١٩٦٨ ، وصلت الاحداث في فرنسا الى حد القتل المسلح بين الجيش الفرنسي وجموع المتظاهرين واقتحمت جامعة باريس العتية على طلابها وسفقت القتلى وانتهت الاحداث عند نهايتها وقد كان الثواء سيد فهمي ، وزير الداخلية حينئذ ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، ما يزال متذكرا احداث فرنسا وغيرها من الدول فاعتبر بها امام مجلس الشعب يوم ٣٠ يناير ١٩٧٧ حين قال " ان العالم كله يموج بملوب الرقص ولم تكن مصر بمعزل عن هذا الامر " او كما وزير الداخلية ما يزال متذكرا انه قبل اسبوعين من احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ كانت " شبه حرب اهلية " محدودة قد دارت رحاها بين جموع الفلاحين وقوات الامن في مركز " بيللا " يومي ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ واول يناير ١٩٧٧ ، وان اسلحه " متفجرة " قد استعملت من جانب الطرفين . وان تلك الاحداث كانت محل حوار حاد البيرة جرى بينه وبين وزير العدل في مجلس الشعب يوم ١٦ يناير ١٩٧٧ ، اي قبل احداث ١٨ يناير ١٩٧٧ بيوم واحد ، وان سياسته قد اعتر عن العنف الذي اجتاح مركز بيللا لقتل والفصح " ان ظاهرة العنف ظاهرة عامة وممكن ان تحدث في كثير من البلدان خصوصا في الظروف الاقتصادية غير العادية التي تمر بها البلاد.. "

يقول كان يمكن في حكم السياسة وحكمتها ان يقع الامر عند ذلك الحد لو ان للحكومة سياسة والسياسة حكمة ولم يكن الامر كذلك . ان يبين كل الشعب بغير عن خصبه العارم وكانت الشرطة تقاوت ونقلت المتظاهرين في الشوارع ، وبما كانت المعارك يستمر بالمرافق وبينما كان المعصوص عليهم يساقون بالالاف الى النيابة العامة ، وبينما كانت المحاكم تنظر في امريهم وتقصي بما قصت كانت " ادارة مباحث امن الدولة " تنبر امرا . وكانت " نيابة امن الدولة " تحقق هذا التنبير . وكانت قوات امن الدولة " السرية " يذاهم المآزر فجرا وتقبض على مئات من الكتاب والادباء والفنانين والطلبة والعمال وتسوقهم مكبلين بالحديد الى سجون السجون . نعم ثبت في اوراق التحقيق بانها انه بينما كان مصر مصر كله مغلما بجيوط رهيبة نكلا تمرقها معارك الشوارع ، كانت " ادارة مباحث امن الدولة " تخطط لدخل المكاتب المغلقة لاستغلال الاحداث الخطيرة من اجل تصفية القوى الوصية المعارضة لسياسة الفانمين على الحكم . يقول في المكاتب وليس هذا من عند فقد شهد امام هذه المحكمة ثلاثة من رؤوس ادارة امن الدولة هم اللواء سيد ركي (جلسه ٢٥ يونيو ١٩٧٩) والعميد محمد فتحي قنة (جلسه ١٧ مارس ١٩٧٩) والعميد منير محيسن (جلسه ١٨ مارس ١٩٧٩) بانهم كانوا في مكاتبهم بادارة مباحث امن الدولة بالاهرة يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ يحذرون البلاغات التي تقدمت بها ادارة مباحث امن الدولة ابتداء من فجر يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ الى نيابة امن الدولة ضد مئات من المواطنين ويمتصدرون عليها اوامر بقبض عليهم .

وبينما يثبت الاستاد النائب العام في محضره يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ (الساعة الثانية عشرة ظهرا) تحدر الانفعال لتحقيق الانقطاع المواصلات كلى مفت من صباط امن الدولة والمجبرين السريين منطلقين في سياراتهم يقطعون الشوارع والارقه ليذاهموا المواطنين في منازلهم لم تتوقف ادارة مباحث امن الدولة، ولم يهمل ان يتوقف، انقص معركة او تحمي مشاة او تغطي جريحا او تسعف جريحا او تغل محتصر الى طيب او تاري جثة مواطن قتل . او حتى تقيص على احد المتظاهرين وعدم اسيبه الاستاد حافظ السلي رئيس نيابة الاسكندرية الى هذا الموقف " المريب " سأل العبد على حسن شلبي في محضر التحقيق يوم ٢٠ يناير ١٩٧٧ " ما سبب عدم القيص على هؤلاء المترعين اناء برعهم المتظاهرين " فاجاب رجل مباحث امن الدولة " يرجع هذا لتعليمات علي "، فيتصح مند اليوم الاول لتحقيق ان تعليمات عليا بعثت بالاحداث كلفت بحكم تصرفات رجال مباحث امن الدولة يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، تصرف انتباههم عن الاحداث، الى استغلال الاحداث " لتصفية حساباتهم " القديمة مع القوى الوطنية المعارضة للعلمين على الحكم وكما اعرفوا في بداية التحقيق اعرفوا في نهايته فبعد ان انتهى التحقيق في بلاغاتهم التي قيدت برقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ (منظمات) و ١٠١ لسنة ١٩٧٧ (تحريرين) تقدمت مباحث امن الدولة يوم ١٠ مايو ١٩٧٧ الى نيابة امن الدولة بصفة قالت فيها ان حداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ لمبت الا نتيجة نشاط سياسي سبق ومستمر بدا منذ ما قبل ١٩٧٣ كانت تحاول به القوى "المناهضة" اسقط الحاكمين ولقد كانت كل تلك الفصايا وم سبقها منذ ١٩٧٣ تشكل معركة واحدة مستمرة كانت مباحث امن الدولة خلالها تصدر المعارضة واستطاعت في حملات متتالية ان تقبض على مجموع وعاء وراء مجموع لم تعرض اية مجموع منها على القضاء للمحاكمة

٢٠- واحتلتها نيابة امن الدولة مسلمة فلا بد تصير يوم ٢١ مايو ١٩٧٧ قرارا جاء فيه " لاثبات اناء، نظرا لوحدة النشاط موضوع تحقيق هذه الفصية (١٠٠ لسنة ١٩٧٧) مع فصاي اخرى لم يتم التصرف فيها بعد امرها بصم الفصاي الاحيرة للفصية الحالية لوحدة وارتباط موضوعها جميعا وهي الفصايا ارقام ١٠١ لسنة ١٩٧٧ و ١٠ لسنة ١٩٧٥ و ٥٠١ لسنة ١٩٧٤ و ٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ و ٥٨ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٤ لسنة ١٩٧٧ و ٨٥٤ لسنة ١٩٧٦ مصر امن دولة عليا " وهكذا رات مباحث امن الدولة ان نشاط مستمرا منذ ١٩٧٣ ذا موضوع واحد لا بد ان يحسم بمناسبة احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ مع ان هذا النشاط الواحد لا تربطه باحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ علاقه تلامر رماني فقد استمر- كما قال قرار الاتهام - " خلال الفترة من اواخر سنة ١٩٧٣ حتى منتصف سنة ١٩٧٧ "، ولا تربطه باحداث ١٨ و ١٩ يناير علاقه تلامر مكاني فقد شمل- كما قال قرار الاتهام- كل " جمهورية مصر العربية " ولا تربطه باحداث ١٨ و ١٩ يناير علاقه تلامر موضوعي فلم يستد قرار الاتهام الى اي من المتهمين انه دمر او احرق او سلب او بهب او قتل او جرح او دخل معركة ضد الشرطة

ما هو ادنى هذا النشاط الواحد؟

انه المعارضة السياسية للحاكمين المعارضة بالكلمات تنفي في الندوات بمجلات الحائط تعلق في الجامعات بالنشرات بعد الافكر بالمسيرات السلمية الجماعية تقدم المطالب الى مجلس الشعب بالهتاف تعبر عن تلك المطالب تلك هو " النشاط الواحد " كما صورته مباحث امن الدولة نفسها وقبعت ابله عليه اطعما من الاوراق المكتوبة ومئات الاملار من الاصوات المسجلة وعشرات من الصور الفوتوغرافية وهذا هو " النشاط الواحد " المطروح الان على هذه المحكمة

٢١- ان فهي محاولة " لتصفية " القوى الوطنية التي عارضت الحاكمين ولو قيل اربعة اعوام من الاحداث، ولو بعد اربعة اشهر من الاحداث، ولو لم تسهم في الاحداث لعدة او شريكة ان فهي محاولة ارادت بها ادارة مباحث امن الدولة ان تحتم بها سلسلة من الحملات بذات عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧ فيصبح محتوما ان تعرض هذه المعركة المستمرة بين الحاكمين والمحكومين في مصر من

حلال عرض الحملات الانتخابية التي رأت مباحث أمن الدولة ونبذة أمن الدولة أنها كانت تستهدف " نشاطاً واحداً "

٢

حملات التصفية

الحملة الاولى :

٢٢- تبدأ وقائع هذه الحملة ببلاغ كتمه النقيب مصطفى محمد محمد موسى الصايط بإدارة مباحث أمن الدولة عرع العاهة يوم ١٩٧٤ / ٥ / ٧ الى رئيس نبذة أمن الدولة قال فيه انه علم ان احمد فواد عرت نجم، مؤلف الاغاني، قد اصاب في الفترة الماضية على تأليف قصائد رجليه تتضمن هجوماً ضد النظام القائم وقيادته واثارة المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة وبث روح الحقد في نفوس المستمعين اليه ضد النظام ، وان امام محمد احمد عيسى وشهرته الشيخ امام عيسى ، المعنى الشعبي، يقوم بالاتفاق مع الاوس، بتلحين تلك القصائد واشادها في النوات واللقاءات الحصة والعمة التي تربلها العاصر المناهضة كما يقوم احمد فواد عرت نجم بالتغني عليها على مسمع من الحاضرين وان من بين الاماكن التي يترب عليها المذكوران مسكن محمد نصر الدين العراقي محمد الجبيلي وشهرته سيف العراقي وطلب الان بالمابعة وتسجيل ما يدور في اللقاءات التي يحضرها الاسد احمد فواد نجم وامام محمد عيسى وتعيد البلاغ برقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٤ حصر امن دولة علي

اصدر رئيس نبذة أمن الدولة الطيات نصه " بان بتسجيل احاديث المتهمين احمد فواد عرت نجم وامام محمد احمد عيسى وشهرته الشيخ امام عيسى ومحمد نصر الدين العراقي الجبيلي وشهرته سيف العراقي التي تجرى في مساكنهم او في اية امكة حصة اخرى وذلك خلال ثلاثين يوم تبدأ من ساعة وتريح صدور هذا الان وينب لاجراء التسجيلات ايا من السادة مأموري الصببية العمانية بمباحث امن الدولة على ان تحرر محاضر بتفريع التسجيلات والاجراءات وتعرض علي " واستند في اصدار الان الى ما قاله محبلاً على البلاغ - نصه " وحيث ان الواقعة على هذا النحو تطوي على جريمة بث لاداعات المؤثرة واداعة اليماء والاشاع الكذبة والمعرفة المصو عن علي في المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات مما يسوع معه قنونا الامر بتسجيل احاديث هؤلاء المتهمين التي تجرى في مساكنهم او في اية امكة اخرى " . كان ذلك في ذات يوم تعميم البلاغ

وفي الساعة السابعة مساء اليوم ذاته حرر النقيب مصطفى محمد محمد موسى محضر ، قال فيه انه قد وصلته معلومات بانبت بالتحريات والمراقبات بان محمد نصر الدين العراقي الجبيلي وشهرته سيف العراقي " يقدم امسية شعرية مساء اليوم ٥ الجاري " بمقره الكائن بالعقار رقم ٢٠ شارع الحلمية وانه وجه الدعوة الى بعض المرتبطين به وبشطله المناهض للنظام القائم لحضورها وان امام محمد احمد عيسى وشهرته الشيخ امام سوف يشهد فيها بعض القصائد الشعرية من تأليف احمد فواد عرت نجم المناهضة للنظام القائم وحطه السياسي والتي تدعو الى اثناء المواطنين ضد تحالف قوى الشعب العاملة وبث روح الحقد والكرامية في نفوسهم ضد القيادة السياسية الحالية للبلاد وانه " جاري " اتحاد الاجراءات اللازمة فنيا لتسجيل ما يدور في هذه الامسية

وفي الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (١٩٧٤ / ٦ / ٧) حرر النقيب مصطفى محمد محمد موسى محضر اثبت فيه انه قد انعتبت الندوة في الساعة التاسعة من مساء اليوم السابق ١٩٧٤ / ٥ / ٧ وحضرها عشرة مواطنين اورب اسماءهم وانه قد تم تسجيل ما دار بها

وفي يوم ٧/١٠/٧٤، أي بعد أربعة أيام، حرر النقيب مصطفى محمد محمد موسى محصرا، أثير أثبت فيه أنه قد بين من التحريات والمباينة أن محمد نصر الدين محمد العراقي وشهرته سيف العراقي قد دأب في الفترة الأخيرة على عقد لقاءات سيلية بمنزله يحصرها- بدعوة منه- بعض العناصر المدهصة لعطام الدولة الحالي ويتم فيها مناقشت حول الأحداث السياسية الراهنة ويدعو إلى ضرورة إعادة نظام الاحزاب السياسية وأن تنظيم "الاتحاد الاشتراكي العربي" فشل، وأنه يعمل على تكوين تنظيم سيكون بوابة لحرب سوف يتم تشكيله في المرحلة العتمة ويحرر من على استنصاب بعض شباب من طلبه الجامعات لصالح نشاطه. وانتهى المحضر بتثبيت وضعه تحت "المراقبة الحساسة" للكشف عن اتصالاته ومعرفة المرتبطين به.

أعيد فتح المحضر يوم ٣١/٧/١٩٧٤ ليثبت فيه النقيب مصطفى محمد محمد موسى أنه قد استقرت المرافقة عن أنه "يترد بكثرة" على منزل محمد نصر الدين العراقي كل من وورد أسماء عشرة مواطنين آخرين.

وفي يوم ٤/٨/١٩٧٤ أثبت النقيب المنكور في محضر آخر أن المذكورين في محضره السابق "قد استجابوا لنشاط محمد نصر الدين العراقي واتفقوا معه في الرأي حول التحرك لتكوين النواة التنظيمية سابعة الأشرة إليها وبنوا في لقاءاتهم في ترونت الاحداث التي من شأنها تشويه صورة النظام القائم وركزوا في هذا الصدد على الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي بركسون لليبلاذ وعلى سياسة الانفتاح الاقتصادي وعلى حرب السادس من أكتوبر وسحبها وكذا على صيغة تحالف قوى الشعب العاملة وأن لقاءات المذكورين بدأت بهذا الشكل المستمر في منزلهم وفي حجة بغاية المهام.

٢٣- عرضت الأوراق على رئيس نيابة أمن الدولة العليا في اليوم ذاته ٤/٨/١٩٧٤ فصدر قرارا بالعرض على كل من جابت أسماؤهم في محصري ٧/٦/٧٤ (النواة) و ٣١/٧/١٩٧٤ (التنظيم) وحيد رئيس نيابة أمن الدولة لصالحه الآن خمسة عشر يوما من تاريخ وساعة صنوره.

لم تنفذ مباحث أمن الدولة هذا الآن، ولم تبص على المتهمين في المدة المحددة لصالحه، بل تقدمت إلى نيابة أمن الدولة تطلب مد المهنة فحصلت على المد ثلاث مرات. يوم ١١/٨/١٩٧٤ ويوم ١٨/٨/١٩٧٤ ويوم ٢/٩/١٩٧٤، بحجج منها أن بعض المائلون بصيغتهم في الخارج أو بن العساوين متغيرة.

الي أن كان يوم ٣/٩/١٩٧٤ الساعة ١٢.٣٠ صباح (بعد منتصف الليل) حيث حرر الزائد ثروت قذاف بادارة مباحث أمن الدولة محصرا أثبت فيه أنه انتقل ومعه الزواد احمد منير ابو العيسين واحمد محمد الانصاري وماجد الجمال والنقيب ابراهيم حسر و"العوه اللارمة" التي منبرل احمد فؤاد عزت نجم فوجد بابه "مواربا" ويخرج منه نحن محترق نفوح منه راحة صاله الحشيش ووجدوا عشرين شخصا يستمعون إلى شعر احمد فؤاد نجم فحبسوا عليهم جميعا

٢٤- بدأ التحقيق مساء اليوم ذاته (٣/٩/١٩٧٤) الساعة السابعة والرابع بم اثبته لاسناد مصطفى طاهر رئيس نيابة أمن الدولة العتب من أنه "في نحو الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح اليوم اتصل بنا تليفون المقدم منير محيس بمباحث أمن الدولة فرع القاهرة واطلونا بتفديد الآن الصابر بصيطة وتعيش عنهم احمد فؤاد نجم واخرين ونكر انه قد تم ضبط ثلاثين منهم !! من بينهم بعض المائلون بتفديتهم (ثلاثة) واخرين وعددهم سبعة عشر شخص كانوا متر جدين بمنزل احمد فؤاد نجم في "جسنة يتم فيها انهاء انفصائد المدهصة!! وتعطى المواد المخترقة، وضبط بالفعل قدر منها فصلا عن اشروطة تسجيل كانت لدى المتهمين وأن باقي المتهمين المائلون بتفديتهم (أثر ٨/٤/٧٤) تم القبض

عليهم ايضا فيما عدا اثنين " وقد سرد المحقق بيان محاصر المبعث حسب الترتيب السابق ثم ذكر ان سبعة محاصر قبض على سبعة متهمين لم تعرض عليه اصلا!!!

ثم اثبت المحقق ان المبعث ابراهيم عبد الرحمن شعراوي قد دفع مئة احد مصادر هيئة الامن القومي وانه مكلف منها بمتابعة النشاط موضوع التحقيق وقد " ابلغتنا ادارة مباحث امن الدولة بان الهيئة المذكورة اجبت على الاستعلام الموجه اليها بهذا الشأن بما يفيد ان ابراهيم شعراوي هو احد مصادر ها، وتم اخلاء سبيله *.

٢٥- بعد اتمام التحقيق اصدر رئيس نيابة امن الدولة العليا يوم ١٤ / ١٥ / ٧٤ (بعد شهر من الحبس) امرا بالافراج عن كل المحبوسين على دمة العسيرة وبقيت الاوراق تنتظر فرصة اخرى لمدة ثلاث سنوات بسبب ان يوجه اليها اتهم لاحد ويحوز ان تحفظ ايضا الى ان وقعت أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

الحملة الثانية:

٢٦- في اليوم الاول من الشهر الاول من سنة ١٩٧٥ تقدم الزايد جمال ابو نكري الصبيط بمباحث امن الدولة هرع الدهرة الى بيته امن النولة العليا ببلاغ قال فيه " ورئت لنا معلومات مؤكدة من مصادرنا ومن الملاحظة والمباينة ان الكلية المذكورية بعد يعتنقون الفكر الماركسي ويعومون بشبهة بين الطلاب ويعملون على اثارة الشعب داخل الكلية وتحرير مجلات الحائط المدهسة التي تهاجم قيادة الدولة وانتقاد نظام الحكم الحالي كما شارك البعض منهم في اعمال الفظاير و الاصراب التي حدثت بالجامعة في السنوات الماضية وترغم البعض منهم العديد من المؤتمرات الطلابية المدهسة التي عقدت بالكليات المختلفة وذكر مبعث اسما .

٢٧- عرض هذا البلاغ على الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة فصدر امرا بالقبض على جميع من ورئت اسموهم به وتفتيش منازلهم واستند الى ما قاله من انه قد قامت من البلاغ "دلائل كافية على ارتكاب المتهمين جرائم الاثارة والحص على كراهية النظام "

٢٨- في اليوم ذاته (١ / ١ / ٧٥) تقدم المقدم احمد ابراهيم شوك الصبيط بمباحث امن الجيرة ببلاغ مطابق للبلاغ الاول قال فيه " نلت التحريات ومعلومات المصادر والتي تاكث بالملاحظة والمراقبة ان بعض الطلاب الذين يعتنقون الفكر الماركسي بكلية جامعة الدهرة يعومون بشبهة هذا الفكر بين طلبة الجامعة ويعملون على اثارة الشعب داخل الكلية كما يعومون بتحرير مجلات حائط مدهسة تهاجم سياسة الدولة وينقد نظام الحكم واشترت المعلومات ان هؤلاء الطلاب سبق ان شارك البعض منهم في اعمال الفظاير والاصراب خلال السنوات الماضية وترغم البعض منهم العديد من المؤتمرات الطلابية المدهسة التي عقدت بالكليات المختلفة وهم وتلى تلك قائمة باسماء اربعة وثلاثين (٣٤) طالبا وطلبة جميعهم من جامعة الدهرة ثم اصعب البلاغ " هذا وقد قامت العناصر المنوه عنها بهاليه منذ بداية العام الدراسي ٧٤/٧٥ بنشاط مصاد وملك من خلال تحرير المجلات والملصقات الحائطية والمؤتمرات التي تضمنت مدهسة النظم الحالي والدعوة لاثارة الطلاب لاتحاد مواقف مصادة وعمدت هذه العناصر الى تصعيد حركتها عن طريق تنظيم المسيرات المصادة وقامت بقيادة هذه المسيرات والتي طاف كليات الحرم الجامعي مرودة الهتاف المثيرة والمصادة كما دعت في المسيرات التي قامت يوم ١ / ١ / ٧٥ الى الحروح في مظاهرات للمشاركة مع مثري الشعب في القاهرة كما اعتنوا على عدد مؤتمرات والتظاهر بتاريخ ٢ / ١ / ٧٥ مع تحرير بيان مدهسة لاثارة القاعدة الطلابية للمشاركة في هذا الاتحاد "

عرض هذا البلاغ ايضا على الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة يوم ٢ / ١ / ٧٥ فاصبر امرا بالفيض على جميع من وردت اسموهم به ونقيش منزلهم واستند الي سيب مغير لما استند اليه في البلاغ لأول فلامر ما احتدر ان يسبب امره بالفيض على هؤلاء الطلبة من جامعة القاهرة بقوله " دلائل كافية على اشتراك المتهمين الواردة اسموهم في تنظيمات شيوعية سرية الامر المطبق عليه جريمة المادة ٩٨ أ عقوبات *.

٢٩. في اليوم التالي ٢ / ١ / ٧٥ تقدم نائب وزير الداخلية لمباحث امن الدولة ببلاغ الى الاستاذ رئيس نيابة امن الدولة قال فيه " الحقا لبلاغتنا السبعة بشئ طلب الان بتسجيل احاديث و اجتماع بعض العناصر الماركسية التي تتحرك في اتجاه تكوين منظمات شيوعية مخصصة هذه اسعرت المنبعة عن اتجاه هذه التنظيمات الى اسعظ النظام القديم والاستيلاء على الحكم عن طريق القيام بثورة شعبية وتطبيق النظام الشيوعي بالبلاد وان كانت هذه التنظيمات تتفق في الهدف وهو تغيير نظام الحكم القديم الا انها تختلف من ناحية التكتيك واسلوب الحركة على النحو التالي

اولاء الحزب الشيوعي الجديد :

يتخذ اعضاء هذا التنظيم موقفا مصدا من السلطة القديمة وتتخلص مظاهر نشاطهم في لاني

(١) استقطاب وتجديد عناصر من مختلف القطاعات الجماهيرية وتنقيتها ماركسيا واهلاق اسماء حركية عليهم وجمع اشراكات منهم وتكليفهم بالتحرك ضد النظام القديم (٢) اصدار العديد من البيانات والدراسات والتحليلات السياسية تهاجم اسيده العامة للبلاد وهذه النشرات محررة بعضها بخط اليد وبعضها على الاله الكاتبة ومطبوعة بالرويو وثبت من المصداقات الفيه ان بعضها محرر بخط بعض قياداتهم (٣) التحرك وسط القطاعات الجماهيرية في محيط المؤسسات والانحدات والبعثات والعمل على اثرة الجماهير ضد النظام القديم (٤) عقد لقاءات واجتماعات تنظيمية لمناقش فيها امور التنظيم (امكن تسجيل بعضها) (٥) تبين ان هناك تسييفا وتعلوبا بين هذا التنظيم وبعض اعضاء التنظيم الطلابي المعطل وانه في سبيل تشكيل جبهة وطنية ضد النظام ولتموا بصدار مشروع عمل يتضمن وجهة نظرهم لهذه الجبهة .

ورفق بالبلاغ كسفا باسماء خمسة وخمسين (٥٥) شخصا قال انهم اعضاء الحزب الشيوعي الجديد

ثانيه التيار الثوري:

٣٠. قال البلاغ " يتخذ هذا التنظيم موقفا نكتيك من القيادة السياسية بالنظر بتأييده مرحليا وهذا الاسلوب اداح له فرصة التحرك والانتشر وسط الجماهير وامكنه تجديد اكثر عند منهم وتتخلص مظاهر نشاط اعضاء هذا التنظيم في الاتي (١) تجديد عناصر من مختلف القطاعات الجماهيرية وتنقيتها ماركسيا (٢) اصدار العديد من النشرات والتحليلات السياسية بعضها بخط اليد وبعضها مكتوب على الاله الكاتبة ومطبوعة بالرويو (٣) عقد اجتماعات دورية تنظيمية لبحث امور التنظيم وصدار التكاليف لاعضائه (امكن تسجيل بعضها) (٤) تكليف عناصرهم من القطاع الطلابي بالتحرك داخل الجامعة لاثرة القاعدة الطلابية ومحاولة ربط الحركة الطلابية بالحركة العمالية

ورفق بالبلاغ كشف يتضمن اسماء تسعة وعشرين (٢٩) شخصا قبل انهم اعضاء هذا التنظيم

ثالثا اليمار الجديد:

قال البلاغ " يحدد هذا التنظيم شكل البور الثورية اسلوايا لحركته ويتركز اعصافه في التجديد على العناصر الشبابية من الطلبة والمتفهمين مع لهم اهتمامات انبية كونوا جميعه باسم " جميعه ككتاب العدد " ثم اشهرها جنبها لعماد الجمعيات وانحدوها سنكرا لبعث اجتماعاتهم وتعيد محطلاتهم في اشارة القطاعات الجماهيرية وخاصة القطاع الطلابي ويشترك بعض اعضاء هذه الجمعية في حضور الندوات بالجامعة في محاولة لاثارة الطلبة وتحريضهم على كراهية النظام القائم كى يشاركهم في هذا النشاط بعض الصحفيين ممن يحملون الاتجاهات الماركسية المنطرفة.

وارفق بالبلاغ كشف يتضمن اسماء تسعة وعشرين (٢٩) شخص قبل انهم اعضاء تنظيم اليسار الجديد

٣١- في اليوم ذاته (٢٠ / ١ / ٧٥) ارسل نائب وزير الداخلية لمباحث امن الدولة بلاغ اخر يقول فيه " الحاقا لبلاغات السبعة بشئ ما اسعرت عه المتبعة من تحرك بعض العناصر ومعلومات المصادر ان ثلاثة مواطنين خريين يشاركون في هذا النشاط واورد اسماءهم

٣٢- عرض كل هذا في يوم التبليغ (٢٠ / ١ / ٧٥) على الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة فاضر امره بالفحص على كل الاشخاص المذكورين في البلاغ (١١٦) شخصا وفتيش منازلهم واستند الى ما قاله من ان ثمة " دلائل كافية على اشتراك المتهمين الواردة اسماءهم في تصويبات شوعية سرية الامر المطبق عليه جريمة المادة ١٩٨ عقوبات " وفتحت الاوراق برقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن دولة عليها .

٣٣- وبدا التحقيق تحت اشراف الاستاذ المحامى العام محمد عبد الحميد عبد الصائق وثناء التحقيق، في ١٣ / ١ / ٧٥، كتب نائب وزير الداخلية لمباحث امن الدولة الى رئيس نيابة امن الدولة بلاغا يقول فيه " احطرت هيئة الامر القومى (المخابرات) بم توافر لديها من معلومات حول اشتراك بعض الاشخاص ضمن تنظيم الحزب الشيوعى الجديد " وارفق بالبلاغ كشف يتضمن خمسة عشر شخصا وطلب لانس بالصبط والفتيش فاضر الاستاذ مصطفى طاهر رئيس نيابة امن الدولة يوم ١٤ / ١ / ٧٥ امره بالفحص عليهم وفتيش منازلهم واستند الى انه " بعد الاطلاع على هذا البلاغ واد تقوم من التعريبات القى انطوى عليها دلائل كافية على مساهمة المتهمين الخمسة عشر المذكورين فيه في جريمة الانضمام لمنظمة شوعية (المجرمة بعض المادة ١٩٨ عقوبات " .

٣٤- وفي يوم ٢٠ / ٥ / ١٩٧٥ حرر العقيد احمد ابراهيم شوكت بادرة مباحث امن الدولة فرع الجيزة بلاغا اخر اشر فيه الى بلاغه السابق المورخ ١ / ١ / ٧٥ وقال " وقد اصلت بعض هذه العناصر قيامها باعمال لاثارة في المرحلة الحالية وكذا نشر الشائعات والتحريض على الامتناع عن الدراسة وتعليق المصنفات التى تدعو للاصرار ومهاجمة سياسة العهد الحاضر " اراه استمرار الظروف التى تستدعى ضبط طالبين اورد اسميهما وطلب لانس بالفحص عليهما فصدر له لانس وقصص عليهما

وهكذا بلغ صحايا هذه الحملة الثانية ٢٣٥ مواطنا ومواطنة بعض عليهم في الفترة من اول يناير ١٩٧٥ حتى ٥ / ٣ / ٧٥ منهم ٢١٨ مواطن ومواطنة قصص عليهم في يوم واحد هو يوم ٢ / ١ / ١٩٧٥ . وقد انتهت التحقيقات وبقوا في السجون اكثر من اربعة اشهر ثم افرج عنهم جميعا ولم يصدر صدهم اي قرار اتهام ولم يقتضوا الى المحاكمة وبقي الامر معلق الى ان وقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧

الحملة الثالثة:

٣٥- جاءت انتخابات مجلس الشعب فترشح محمود حسن الشاذلي نفسه لعصوية المجلس عن دائرة الدرب الأحمر فلاحقه المصمم ماجد الجمال ببلاغ يوم ١٢ / ٩ / ١٩٧٦ بسبب اليه فيه عدة وقائع تدخل في باب الاثارة وتفتيت الأوراق برقم ٨٥٤ لسنة ١٩٧٦ حصر امن دوله علي وسمعت اقوال المرشح امام محكمة امن الدولة وانهى التحقيق يوم ٢٠ / ٩ / ٧٦ ولكن- في نفس اليوم ٢٠ / ٩ / ٧٦- تقدم ببلاغ جديد ضد احد ائصاره في الانتخابات عن واقعة توزيع منشور انتخابي وانهى التحقيق في اليوم ذاته ٢٠ / ٩ / ٧٦ وكان حط محمد عرت عامر المرشح لعصوية مجلس الشعب عن دائرة مصر القديمة من البلاغات والتحقيقات وافرا وامد الى عديد من ائصاره بدأت يوم ٦ / ١٠ / ١٩٧٦ ببلاغ ضده وصد احد ائصاره حقيقته النيابة العامة وانتهت الى حفظه اداريا وقابل في منكره الحفظ. " وحيث انه يستفاد الواقعة يبين لنا انها حدثت في جو مشحون بالانفعالات وفي فترة انتخابية ككل كل مرشح يعرض فيها افكاره ومن حقه ان يعرض برنامجه على جمهور دائرته ويستميل عطفهم للفر في المعركة الانتخابية وقد جاء الحوار بين المبلغ والمرشح وائصاره على اثر انفعالات ومفاتي استعرضوا فيه قضايا العصر وإذا كان البعض قد استغل الموقف لتزديد بعض العبارات الخارجة ضد الحكومة فان العرض منها لم يكن يقصد اثاره الشعب او الاحلال بالامن لاسباب وانه لم يحدث اي شيء يكر الامن ولم تحدث مشاغبات وقد مرت المناقشات بسلام ولعل ما اعصبت المبلغ هو تعدي عماد صيام عليه بالسبب ولما كان ما تقدم وكانت الفترة الانتخابية قد مرت بسلام واستقرت الاوضاع وكانت هذه التصرفات مرهوبة بالدعية لانتخابيه ولم يحدث من المشكو في حقها بعدها نمة تصرفات شير الى خطورته على الامن الامر الذي يبين عن ان ما حدث لا يعنى ان يكون مجرد رعاية انتخابية لامر الذي يتعين معه اشدال الستار على الواقعة وحفظها اداريا. تحفظ اداريا ".

٣٦- غير انه قيل ان تنهي فترة الانتخابات كانت البلاغات تتوالى ولكن تلك المرات عن طريق مباحث امن الدولة ورجالها هي ١١ / ١٠ / ٧٦ تضمنت ببلاغ ضد محمد عرت عامر المرشح واحد ائصاره عن الشروع في طبع منشور انتخابي وفي ١٣ / ١٠ / ٧٦ تضمنت ببلاغ ضد محمد عرت عامر المرشح بدائرة مصر القديمة واحد ائصاره عن واقعة الهاتف في سرائق انتخابي وقبضت الشرطة على ثمانية من ائصاره وفي ١٤ / ١٠ / ٧٦ اليوم التالي، تضمنت ببلاغ اخر ضد محمد عرت عامر المرشح واثنين من ائصاره وبوم ٢٦ / ١٠ / ٧٦ تضمنت ببلاغ اخر ضد محمد عرت عامر المرشح وائسدة حرمه واثنين من ائصاره وانهى التحقيق في كل هذه البلاغات يوم ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٦ وبقي هكذا الى ان وقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

الحملة الرابعة:

٣٧- بدأت الحملة ببلاغ (سري جا) من اللواء مساعد وزير الداخلية لمباحث امن الدولة بتاريخ ٨ / ١١ / ٧٦ الى الاستاذ رئيس نيابة امن الدولة يقول فيه " برسل لسيادتكم طيه مذكرة بما موافق من معلومات لدى الادارة حول نشاط بعض العناصر الماركسية التي تتحرك في اطار حزب العمال الشيوعي المصري رجاء النظر وجاري المراقبة ".

وتتضمن المذكرة المعنوية " حول نشاط حزب العمال الشيوعي المصري " انه قد " كشفت المتابعة وماكد من التحريات ومعلومات المصنفر ان بعض العناصر الماركسية المتطرفة قد كونت تنظيمات سرية يعمل تحت اسم " حزب العمال الشيوعي المصري " بهدف الى تغيير النظم لاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر وفي سبيل ذلك يقوم الاعضاء المؤسسون للحزب بالتحرك في القطاعات الجماهيرية المختلفة وخاصة القطاع الطلابي بهدف تجنيد عناصر جديدة وتسكبي في حلايا وتنفيذها ماركسي وجمع ائثار كانت من الاعضاء للاتباع على اوجه نشاط التنظيم- الترويج للفكر الماركسي- من خلال نشراتهم ومطبوقاتهم .

واستطردت المذكورة تقول " استعطلت عناصر هذا التنظيم الاسبوع الذي اقامه اتحاد طلاب جامعة القاهرة في الفترة من ٢٠ الى ٢٧ الجاري لاستقبال الطلبة الجدد وقاموا بالدعوة وتحريض العناصر الطلابية المشتركة فيه على الخروج في مسيرة يوم ٢٥ / ١١ / ٧٦ للاصطدام بالسلطة وصولا الى تعجير الموقف وذلك على النحو التالي .

" حوالي الساعة ١٢ صباحا يوم ٢٥ / ١١ / ٧٦ عثت بعض عناصر هذا التنظيم عدة حلقات نقاش بعبء الحرم الجامعي لاقناع الطلاب بالخروج في مسيرة (واورر سبعة اسماء) كما شارك في هذا التحرك بعض العناصر الماركسية المنطرفة من القطاع الطلابي .

" قام هذه العناصر بمساعدة العناصر الماركسية الاخرى بتكوين مسيرة من بعض الطلبة طافوا خلالها حول الحرم الجامعي مرتدين الهتافات التالية : قولوا للنسيم في عيدتي د الفخر يا زميلي جمانين - لو تنظمو صوفكم يا ناس مش ممكن نرصوا على الهلاس - دا احب بدسكن حمسة في اوصه و هو بيلبس اخر موصه - من مطالب يا شبيب حق تعدد الاحزاب - من مطالب يا جماهير حق النشر والتعبير - من مطالب حزاب شعبيه لاجل الحومة والحرمية عبد الحكم يا جراح (شهيد جمعي في معركة لاستقلال من الاحتلال الانجليزي ١٩٣٥) اوع نفكر نمك راج - يا شعب بين السرايات (من افقر لاجياء المجاورة للجامعة) قتلوا هيك الحريات - دكتور صوفي يا ابو طالب (منير الجامعة) اهو شبيب الجامعة طالع - شعب القوي يا شبيب يقول حلقوا العفرا يشوفو النور - حكومة حبة وعميله تقسي دم الشهيد في سبده - الاصراب مشروع ضد الفقر وهدد الجوع - لم كلابك يا معنوح (معنوح سالم رئيس الوزراء) د احنا كفاحنا مش هيروح - النور ه ساكنين في قصور والعمال ساكنين في جحور - الشعب يعني في الام واहत وهو ببشيء في استراحات "

" قام الحريج كمال حنبل حنبل بالطواف ومن معه على الكليات المختلفة بالجامعة لتجميع الطلبة في المسيرة وقد تجمع حوالي ٥٠٠ طالب وضالبه معظمهم من العناصر الماركسية حيث خرج بهم ومن معه وقد رسوا اثناء ذلك وحتى وصول المسيرة الى مجلس الشعب الهتافت التالية : ويكا يا ويكا يا بدع امريكا - يا حكومة حاوية ررجعية عيزين احزاب شعبيه بالخروج بالدم حنكل المشوار - عايزين حكومة حرة - لعمال النفل العدم تبيينا الكامل الدم - يا للى حاكمات بالشعب بالمبحث كل الشعب بطمك حاسن - الرئيس الديمقراطي عاور كل الشعب يطاطي - يا للى حاكمات بلسم الذين انزل انزل من عبيدين .

" قام الطلاب اثناء المسيرة برفع لافتات تتضمن ما يلي لا للاحزاب الرجعية مطالب احزاب شعبيه بضالب برفع الاجور وربطها بالاسعار - تسقط اتفاقية سياء - لا لا لانهجهم الاقتصادي .

" وقد ورع على المشتركين في المسيرة مشور محرر بحط اليد ومطبوع بالرويو بعوان " مائد بجنب ان يكون عليه موقف الوطنيين من احتلال الوطن " موقع باسم اسرة مصر - اسرة الشهيد عبد الحميد عرسى ويتضمن مهاجمة النظام وموقعه من القضية الوطنية وانهجه سياسة الانتاح لاقتصادي بدعوى انها انت الى تبعية البلاد للاقتصاد الاستعماري ويدعو المشور القوى الوطنية لتحرير الارض المحتلة وان ذلك لن يتم الا على جثة النظام الحاكم .

" بعد وصول المسيرة الى مجلس الشعب ردت العناصر المشتركة في الهتافات التالية " مجلس الشعب صباح الخير سيد مرعي بقى مليونير - يا حكومة يا حايسة الحرية عيزين حرابا الشعبية " وقد قدم المتزعمون للمسيره لبعض اعصاب مجلس الشعب بيان محررا بحط اليد موقعا بعيرة " كبر الديموقراطية للشعب والتفاني للوطن " تتضمن المطالبات الاتية

" ١ - رفض صيغة الاحزاب الحكومية

- ٢- إلغاء التشريعات المعينة لحرية الجماهير
- ٣- إلغاء كافة الأجهزة الاستثنائية مثل بناية أمن الدولة ومباحث أمن الدولة
- ٤- تحسين وسائل المعيشة وجعل الحد الأدنى للأجور ٣٠ جنيهاً.
- ٥- حق الجماهير في اتباع جميع وسائل الامتناع والتظاهر والاضراب.
- ٦- إلغاء جميع البدلات لتكبل موظفي الدولة.
- ٧- رفض السياسة الحالية التي ترمي لرفع الدعم وتثريد القوى العاملة
- ٨- رفض الانفتاح الاقتصادي .
- ٩- رفض اتفاقية الفصل .
- ١٥- رفض تواجد أجهزة الأندار والتجسس الأمريكي بمصر .
- ١١- رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢
- ١٢- حق إقامة فصائل المقاومة والعمل بمصر وحق الشباب العربي في التطوع بها

" اتجهت المسيرة بعد ذلك إلى ميدان التحرير حيث لف المشاركون بها حول الميدان أكثر من مرة مرسدين الأهداف العدوانية مركزين على عمل النفل العام المتواجدين بمواقف الانوبيس بالميدان ومبها " ب عمل النفل العام شوقوا اللحمة بف يكام- يا عمل النفل العام الافرج التام- انور بيه يا انور بيه جور الجريمة بسنه جنبه- وذلك في محاولة لتحرير عمل هذا القطاع للمشاركة في التطهر والاضراب وبذلك اصراراً منهم على التصاعد بالموقف وعندما استشعروا عدم استجابة الجماهير لهم انصرفوا حوالي الخامسة مساء .

وانتهت المسيرة بالفول " تشير المعلومات ان قيادات هذا التنظيم سوف تعتمد على الاستمرار في تحريكها المصداق متبعه ساليب الاثارة والتحرير والنفذ وجري المباشرة "

٣٨- في اليوم التالي لتقديم البلاغ والمسيرة المرفعة به، اي يوم ٢٩ / ١١ / ٧٦ أصدر الاستاذ مصطفى طاهر رئيس بناية أمن الدولة الطلب اب بالسيعة التالية " بعد الاطلاع على المسيرة المرفعة وما تتضمنه من بحريات ومعلومات عن منظمة شيوعية سرية باسم " حزب العمال الشيوعي المصري " وان تتوفر منها دلائل مقبولة على ارتكاب المتهمين المذكورين بها والمؤشر قرين اسم كل منهم بعلاماً (٧) جريمة اثناء وانضمام لمنظمة شيوعية الموثقة بالمادة ٩٨ من قانون العقوبات مما يسوغ قنوباً مراقبة وتسجيل محادثاتهم وكذا مراقبة مراسلاتهم البريكية والبرقية لعائدة ذلك في ظهور الحفيعه لسلك بأذن لاي من السادة صباط مباحث أمن الدولة بمراقبة وتسجيل المحادثات المشفوية والتليفونية للمتهمين المذكورين المتضمنة بالجريمة وصبط ما يرى صبطه من مراسلاتهم البريكية وما شاكل من برقياتهم لدى مكاتب البريد والبرق في حالة تعلقها بالجريمة اذعة الدوش على ان يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تحرير هذا الاذن مع تحرير محضر اجراءات وعرضه ."

٣٩- قبل نهاية الشهر بلربعة ايام اي في يوم ٢٥ / ١٢ / ٧٦ نضم مساعد وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة الى الاستاذ رئيس بناية أمن الدولة العليا ببلاغ جديد يشير في مقدمته الى الاس بالمراقبة السابق صدوره في ٢٩ / ١١ / ١٩٧٦ ويعول فيه :

" برفق لسيادتكم رفق هذا ما اسفرت عه المتابعة حتى الان امكن الحصول على (١) منشور بعنوان " لماذا يجب ان يكون موقف الوطنيين من احتلال الوطن " بتوقيع اسرة مصر واسرة الشهيد عبد المجيد مرسي وهو محرر بحط اليد ومطبوع بالرويو وقد تم توزيعه خلال المسيرة التي خرجت من جامعة القاهرة يوم ٢٥ / ١١ / ٧٦ وقدما بعض قيادات هذا الحزب (٢) منشور بعنوان " العالم كله من صنع ايدينا والعالم كله يجب ان يعد ملك لنا " بتوقيع اسرة الشهيد عبد الحميد مرسي (كلية) زراعة القاهرة واسرة مصر (كلية) اداب القاهرة وهو محرر بحط اليد ومطبوع بالرويو وقد تم توزيعه خلال الاسبوع

الذي اقامه اتحاد طلبة القاهرة تحت عنوان " الجامعة والمجتمع " هي الفترة من ٢٠ / الى ٢٧ / ١١ / ٧٦ صورة منشور معنون " ب جماهير الشعب الاحمر " بتوقيع لجان الوعي الانحيايي بالشرب الاحمر يدافع عن واقعة صبيط محمود حسن الشاذلي احد قيادات حزب العمال الشيوعي المصري ويهاجم الملطمة وهو محرر بحط اليد ومطبوع بالزويو وتم نوريه ابل انكحات مجلس الشعب الاحيرة ويجراء المصاهاة العيه المبدية على خطوط المشتبه هيهم تبين ان محرر المنشورات الثلاثة هو محمد فريد سعد عبد القوي رهران الطالب بكلية الزراعة واحد قيادات هذا الحزب

" كما ترسل لسيدتكم عدد (٥) خمس صور هوو غرافية من حجم الكارب بوسنال تصم بعض قيادات حزب العمال الشيوعي المصري اثناء قيدهم للمسيرة الطلابية التي خرجت من جامعة القاهرة يوم ٢٥ / ١١ / ١٩٧٦ برحاء النظر والان باستمرار تتعيد المتابعة

٤٠- في اليوم ذاته ان رئيس بية امن الدولة العليا بمتداد معمول الان السابق بالمرافقة بدأت شروطه ووصاعه لفترة اخرى مقدارها ثلاثون يوما تبدأ من يوم القرار (٢٥ / ١٢ / ٧٦) وذلك بالنسبة الى المتهمين السابق الان بهم مصافا اليهم محمد فريد سعد عبد القوي رهران وسعد رئيس البية الى ان ماتهمت به مباحث امن الدولة بصبح منه " استمرار النشاط السري موضوع الان السابق " وبقي الامر عند هذا الحد الى ان وقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧

حملة التصفية:

٤١- واحيرا جاءت الفرصة ووقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ هبات مباحث امن الدولة حملة تصفية حساباتها العيمة مع المعارضة لم تنتظر حتى نهاية الاحداث، بل بدأت حملتها فور وقوعها واستمرت خلالها .

ففي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ١٨ - ١٩ / ١ / ٧٧ حرر العقيد منير محيس بادرة مباحث امن الدولة بلاغا قال فيه " بالنسبة لاحداث الشعب والمظاهرات التي حدثت بالمسيرة منذ صباح ١٨ الجاري فقد ثبت من التحريات والمطومات التي توهرت لدى الفرع (فرع ادارة مباحث امن الدولة بالقاهرة) ان المترعين والمحركين لتلك الاحداث من العناصر الماركسية ومدعي الباصرية وهم . ثم ورد ٤٤ اسما وبيان وظائفهم وعناوين منازلهم . ولما كن ذاك بلاغا الى بابه امن الدولة وكان " العقيد منير محيس في عجلة من امره فقد اثبت في نهاية البلاغ " في الساعة الثالثة وخمس واربعين دقيقة صباح ١٩ / ١ / ٧٧ اتصفا بالاستاد مصطفى طاهر رئيس بية امن الدولة بليوريا وتلوي على سيادته هذا المحصر وما تضمن من اسماء المطلوب صبطهم وتفتيشهم فاجاد بانه اصدر اب كتابيا بذلك في تاريخه وساعة هذا الاتصال واملا ب تلويوب مضمون هذا الان لسرعة بعهذه لسواعي الاستعجال التي تقتضيها حالة الامن على ان يرسل اليها فيما بعد الاصل المكنوب لهذا الان- توقيع مدير محيس "

وهكذا تم العنصر بامر " تلويوب " على ٤٤ مواطنا كما قصص على ثلاثة احريين لم نرد اسماءهم في القائمة

٤٢- وفي الاسكندرية بلغت مباحث امن الدولة يوم ١٨ / ١ / ٧٧ صد من اسمتهم " مجموعة من ذوي الميول الشيوعية ومدعي الباصرية "، واستند اليهم بزعيم وحريك المظاهرات قصدر الاستاد رئيس بية استنابات لاسكندرية في اليوم التالي اننا بالعنصر على سنة واربعين مواط

٤٣- وهي القاهرة حررت مباحث امن الدولة الساعة الثالثة الاربعاء فجر يوم ١٩ يناير ١٩٧٧ بلاغا الى بية امن الدولة قالت فيه " بالنسبة الى ان البية الصلار بتريج ٢٩ / ١١ / ٧٦ على مذكرات المرفقة

بشأن المعلومات المتوفرة عن نشاط بعض "عناصر حزب العمال الشيوعي" والمحدد بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٧٦ قد استمرت التحريات مما يلي "ينكون هيكل الحزب من لجنه مركزية تصمم كافة الذين يصنعون سياساته ويختارون مواقفه من القضايا والسطح ويصنعون التكتيكات لعناصره ولجان قيادته تصمم عناصر الحزب ويقو العمل بالمحافظات المجتلة ويصير هذا الحزب بشرة تنظيمية باسم "شيوعي مصري" وشرعيين جماهيريين باسم "الانتكص" و"طريق الكناحين" وطلبت الان بصيطة وتفتيش ستيين مواطنين.

وفي الساعة الرابعة صباح ١٩ / ١ / ٧٧ اصدر الاستاذ رئيس نيابة امن الدولة ادب بالقبض عليهم جميعا واستند الى ما قاله من انه "تقوم من التحريات والاوراق - لائل معبوبة على ارتكيب الاشخاص المصممين بطلب الان والسابق الاشرة اليهم جريمة اشاء والانصمم لمنظمه شيوعية الموثمة بالمادة ١٩٨ عقوبات .

٤٤- وفي يوم ٢٠ / ١ / ٧٧ الساعة السخمة مساء حرر العقيد على حسن محمد بادارة مباحث امن الدولة بلاغا الى نيابة امن الدولة قال فيه "بالسبة لاحداث الشغب التي نعت بمذبحة القاهرة منذ صباح يوم ١٨ الجاري قد تبين من التحريات والمعلومات ان المذكورين بعد وهم من عمل شركة حلوان للغزل والنسيج ومن المعروفين بميولهم الماركسية من المترعين والمحركين لتلك الاحداث التي وقعت يومي ١٨ و ١٩ الجاري بمنطقة حلوان وطلب الان بالقبض عليهم فاصدر الاستاذ على حسن رئيس نيابة امن الدولة في الساعة الحادية عشرة مساء يوم ٢٠ / ١ / ٧٧ الان بالقبض على اسام ما ذكره من انه "يبين ان الميادين الوارد ذكرهم بهذا المحصر وعندهم حصة وعشرون منها حرسو على النجمين وافعال التحريب التي وقعت احيرا وقد قنمت - لائل كافي على ارتكيبهم هذه الجرائم بما ورد بهذا المحصر ولذا فانه يسوع قنونا الان بصيطةم وتفتيش مسلكهم " وقبض فعلا على ٢٥ مواطن

٤٥- بعد نصف ساعة اي في الساعة السادسة والنصف مساء يوم ٢٠ / ١ / ٧٧ حرر الرائد محمد اسامة مازن من مباحث امن النوبة فرع القاهرة بلاغا قال فيه "بالسبة لاحداث الشغب والمظاهرات التي حدثت يومي ١٨ و ١٩ الجاري قد تبين انه من المترعين والمحركين لتلك الاحداث من عناصر الماركسية والمثعبين بالمصانع الفرعية التابعة لشركة "مصر - حلوان" للغزل والنسيج وكنوا يحرسون على التوقف عن العمل والاصراب يومي ١٨ و ١٩ الجاري "وورد اربعة اسماء " ثم اصاف " كما ان تلك العناصر حرسوا عمل مصنع الوابلي التابع لشركة "مصر حلوان" للخروج في مظاهرة يوم ١٩ الجاري واتجهت الى مصنع "سوجت" اندع لشركة "القاهرة للمبوسات والتريكو" المجاور لهم حيث قنوا بهدف المصنع المشر اليه بالطوب لاجبار عماله على الخروج بمظاهرة وقد ساهم في التحريض على معجزة عمل مصنع "سوجت" لمصنعم كل من العناصر الماركسية والمثاعبين الانبي " واورء ثلاثة اسماء "، وطلب الان بالقبض عليهم جميعا فاصدر الاستاذ على حسن رئيس نيابة امن الدولة في الساعة الحادية عشرة مساء ايضا (الاحصة تفتيش!) اسما بالقبض عليهم واستند الى ان البلاغ "يبين انه ان الاشخاص السبعة الوارد ذكرهم بهذا المحصر حرسوا على النجمين والنظار الذي وقع احيرا بمدينة القاهرة وقد قنمت دلائل كافي على ارتكيبهم لهذه الجرائم بما جاء بهد المحصر ومن ثم فانه يسوع قنونا بصيطةم وتفتيش مسلكهم " وقبض على سبعة مواطنين

القبض بالجملة

٤٦- لم تكن تلك البلاغات المجزاة الا قوائم شهية ومعلومات او قنعل "منوشات" بمهيد للحملة الرئيسية التي كان لا بد لها من وقت ولو قليل وقد جاءت هذه الحملة في يوم ٢١ / ١ / ١٩٧٧ اد قنمت مباحث امن الدولة في ذاك اليوم الى نيابة امن الدولة منكرا شاملة بعنوان "المحط الشيوعي ومسؤوليته عن احداث الشعب الاحيرة" قالت فيها .

" أكدت حوادث الشعب الأخيرة التي قادتها العناصر الشيوعية في حملة من التخريب المنظم تستهدف تعجير الجبهة الداخلية وأحداث ثورة شعبية ما سبق أن كشفت عنه مذبحة النشاط الشيوعي الذي يقوم أربعة تنضمات سرية - الحرب الشيوعي المصري - التيار الثوري - حرب العمال الشيوعي - حرب ٨ يناير ، تلقي جميع حول هدف استراتيجي محدد تركز جهودها من أجل الوصول إليه وهو الإطاحة بالنظام القائم وتعجير المجتمع تعجيراً جذرياً وفرض النظام الشيوعي. ولجأت هذه التنظيمات إلى أسلوب تكتيكي مرحلي خاصه في الفترة الأخيرة عن طريق التحريك الدووب والتصاعد بنشاطها لتحقيق نوع من التواجد المؤثر لها ولانتشار داخل القطاعات الجماهيرية المؤثرة خاصة قصاعي الطلبة والعمال لأجل ركنها داخلها من مطلق قناعتها بأن أي نجاح لها في تحريكها سيمثل بالضرورة فرصة لها المشوذة لاستغلاله في تعجير الجبهة الداخلية وفي هذا السبيل اتبعت أساليب لاثارة والتحريض عن طريق تجسيم المشاكل الجماهيرية ونبيي المعائب القويه والمهيبه مسعطة صعوطة المشكلة المعيشية لاستعلاء الجماهير ضد النظام وطرححت حلولاً لا يمكن لأحد به في ظل الظروف الاقتصادية الذقية التي تمر بها البلاد بهدف الظهور بمظهر الحارس على مصلحتها ولتأكيد عجز النظام عن الوفاء بالمطالب الأساسية للجماهير لأهداف النعة به وصولاً بها إلى مرحلة من انسجط والعطش الشعبي ، وفي نفس الوقت تحريض الجماهير لاستهاج الأساليب الصاعطة لتحقيق هذه المطالب وجبار السطة على الاستجابة لها، وبذا لجأت إلى رفع شعار المطالبه بحق الأصرار والمظاهر والاعصام لتستغل في موقف ضريه في خدمة أهدافها وتعجير الثورة الشعبية لفرض الواقع السياسي الذي تشهده "

وأصابت المنكرة " في صوء ما تقدم بتكليف ويؤكد الدور العبداني للعناصر الشيوعية في نهضة المصالح الجماهيرية بلاعجز واستثمار المعاناة الجماهيرية لتتحول من مرحلة من مراحل العليان الشعبي في اللحظة الحرجة التي كانت تقربها له وقت وجئت هذه العناصر فرصتها المؤدية على أثر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة فسرعت مباشرة إلى استغلالها وتعجير الموقف استشعراً منها بأن التجاوب الجماهيرية مع حركتها المصادرة يصل إلى مذهب وأصعده في اعتيرها أن من الظواهر الحتمية التي تفتقر بجميع المظاهرات مشاركة المؤغام بها بما يحقق لها سرعة الانتشار والانهاء إلى التعريب بما يضمن تداعي الموقف وصولاً إلى اشغال جذور الثورة الشعبية ضد النظام.

واستطردت المذكورة تقول " وقد تبدو أحداث ١٨ و ١٩ يناير الجاري بالبنظرة العفوية أنها انعكاس جماهيرية عفوي نتيجة رفض شعبي للقرارات الاقتصادية ولكنه في حقيقة الأمر استثمار فعلى لعناصر الحركه الشيوعية المعطيه لنجاح حركتها السابعة في الاصرار على تعجير الموقف والتصاعد به

٤٧- وقدمت مباحث من الدولة بلاغا مع المنكرة يتضمن أربعة كشوف بعناصر التنظيمات الشيوعية السرية التي اشارت اليها المنكرة تحتوي على اسماء ٣١٨ مواطناً وطلبت لامن بصيغتهم وتعتيرتهم ونقيش محل اقامتهم ومن يتواجد معهم فالعصر الأسلاك مصطفى طاهر رئيس نيابة من الدولة في اليوم ذاته الساعة الثالثة والنصف مساء امرا بالعص عليهم جميعاً واستند إلى أن المنكرة قد تضمنت " دلائل كافية على ارتكاب كافة الأشخاص الواردة اسمائهم بالكشوف جريمة انشاء وانضمام لمنظمة شيوعية سرية المؤتممة بالمادة ٩٨ ا عقوبات "

المطاردة :

٤٨- ولأن أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ لم تكن الا ذريعة انحلتها مباحث امن الدولة لتصفية القوى السياسية المعارضة في حملة التصفية لم تتوقف يتوقف الأحداث بل استمرت بعده وحدث شكل مطاردة الأفراد في منازلهم وفي معاهدهم وفي الطرقات وفي الأقاليم وقد تمت تلك المطاردات في ظل قانون جديد! فقد رأى رئيس الدولة أن يصوغ هو نفسه قانوناً ومن يطرحه على الاستفتاء الشعبي،

بالرغم من قيام مجلس الشعب وانعاده ، وان يكون من بين احكام ذلك القانون " العريت " رفع العقوبة على التجمهر والمظاهرات من الحيز الذي لا يتجاوز ثلاثة اشهر طيف للقنوس ١٠ لسنة ١٩١٤ (الذي وصفه لانجليز لحمية لاحتلال) الى الاشغال الشاقة الموبدة وهي ذات العقوبة المفروضة للحيانة العظمى ولقد صدر القانون برقم ٢ لسنة ١٩٧٧ واطلق عليه اسم " قانون حماية امن الوطن "

٤٩- واسفرت المطاردة عن اوامر قبض على ٤٥ مواطناً في الفترة ما بين ٢٠ يناير ١٩٧٧ و ٢١ ابريل ١٩٧٧.

٥٠- وهكذا بلغت اوامر القبض على المواطنين التي اصدرتها دولة امن الدولة ببناء على طلب ادارة مباحث امن الدولة بسبب ما قبل انه " نشاط سياسي مباحث ٨١٥ (ثمانمائة وخمسة عشر) امراً في الفترة من اواخر ١٩٧٣ حتى منتصف ١٩٧٧ - كان يصوب بعض المواطنين فيها اكثر من امر واحد لا يدخل في هذا العدد لاف المواطنين الذين قبض عليهم فيما سمي " قصاب الشعب " على اي حال فقد تولت نيابة امن الدولة على مدى اربع سنوات تحقيق ومتابعة تحقيق كل ما حصر لمباحث امن الدولة ان نسبته في بلاغته الى المتهمين من نشاط سياسي مباحث - وانتهى الامر - بهذا كل ذلك العناء وعاء النيابة في التحقيق وعاء المتهمين في السجون وعاء الاسر التي روعت اوامر القبض ، انتهى الى ان نيابة امن الدولة لم تجد ان اوامرها السبعة بقبض على الملأ كانت قائمة على " انله كافية " بلانهم - مجرء الاتهام الذي يسمح بالاحالة الى المحكمة - الا بالنسبة الى ١٧٦ مواطناً فقط ، هم المتهمون المقتلون الان امام هذه المحكمة.

٢

الاتهام

امر الاحالة :

٥١- هي يوم ٣١ مايو ١٩٧٧ اصدر الاسد النخب العام " امر احالة " قبل فيه " بعد الاطلاع على القضية وما تم فيها من تحقيقات نتهم "

(١) محمد عرت عامر (٢) محمود حسن الشاذلي (٣) طلعت معاد رميح (٤) محمد فريد سعد رهران (٥) كمال خليل خليل (٦) امير حمدي سالم (٧) احمد بهاء الدين شعبان (٨) احمد مصطفى اسماعيل (٩) يحيى مبروك شربش (١٠) سيد احمد حفي (١١) مصطفى علي الحولي (١٢) بادية محمود محمد شكري (١٣) محمد محمد محمد فتح (١٤) عبد الحكيم تيمور الموصلي (١٥) محمد هشام عبد الفتاح ابراهيم (١٦) خالد عبد الفتاح ابراهيم (١٧) احمد محمد صديق (١٨) هرووق ابراهيم حجاج (١٩) محمد شهاب الدين سعد حسن (٢٠) شهرت محمود امين العالم (٢١) حمد عبد اللطيف حمدي عبد اللطيف (٢٢) راندة عبد المعز البعشي (٢٣) نجوى عبد المعز البعشي (٢٤) شوقيه الكردي نصر شاهين (٢٥) فائق السيد عوي (٢٦) ررق الله بولس ررق الله (٢٧) محمد الطيب احمد علي (٢٨) ماجدة محمد علي (٢٩) نصر محمود عبد المحسن خليل (٣٠) سميرة احمد حمد الكفراوي (٣١) محمود مدحت محمد علي (٣٢) اسامة خليل خليل (٣٣) اكرام يوسف خليل (٣٤) محمد نسيم صادق براج (٣٥) ممد السيد صالح الطرابيلي (٣٦) ثناء الله محمود محمد (٣٧) محمد حفي عبد الرحمن السما (٣٨) السيد مصطفى مزج مصطفى (٣٩) محمد رفيع الكردي نصر شاهين (٤٠) محمد ابو المكارم احمد طه (٤١) صبري ررق علي مكرانة (٤٢) مجيد ررق علي مكرانة (٤٣) عاطف محمد عبد الجواد (٤٤) محمد حسن محمد بيوان (٤٥) محسن محمد عبد الحميد ابو سمرة (٤٦) شوقي

الكردي محمد نصر شاهين (٤٧) محمد كمال محمد عبد الصالح شعيب (٤٨) فصيل محمد يوسف منصور الشاذلي (٤٩) محمد عيسى غانم (٥٠) صلاح الدين يوسف عبد الحافظ (٥١) طارق محمد ابراهيم (٥٢) عبد حسن صيام (٥٣) احمد ركي احمد محمد (٥٤) رحمة محمد رفعت محمود (٥٥) علي محمد احمد عبيد (٥٦) ابراهيم عطية الباز (٥٧) لطفي عزمي مصطفى (٥٨) رمضان صلاح احمد السيد (٥٩) محمد احمد ابراهيم الخطيب (٦٠) حمدي عبد الفتاح ميروك (٦١) رصوان مصطفى رصوان الكشيب (٦٢) محمد عواد شعبي احمد (٦٣) محب ميشيل يوسف عبود (٦٤) احمد محمد محمد فتوح (٦٥) ممدوح عتريس عطية رصوان (٦٦) محمود سيد البيطار (٦٧) سمير يوسف غطاس (٦٨) عطية السيد عيد (٦٩) حسني محمد محمد عبد الرحيم (٧٠) محمود محمد محمد رجال (٧١) محمد خالد عبد الحميد منصور (٧٢) سلوى ميلا يعقوب (٧٣) احمد نصر الدين احمد ابو بكر (٧٤) محمد فكري عبد الطاهر منصور لامباني (٧٥) السيد السيد النمطي (٧٦) رجب محمود جمعة (٧٧) محمد خالد ابراهيم جويلي (٧٨) منصور عطية رمصي (٧٩) محمد حسن خليل (٨٠) محمد بهاني محمد الميرغي (٨١) خالد محمد السيد العشوي .

و: (٨٢) خليفة شاهين خليفة (٨٣) جمعة راشد جمعة

و (٨٤) محمد عوض حميس عوض (٨٥) ركي مراد ابراهيم (٨٦) محمود محمد توفيق (٨٧) مبارك عبده فصل حجي (٨٨) سيف الدين محمد صائق (٨٩) محمد علي عامر الزهر (٩٠) عبد القادر احمد شهاب (٩١) رشدي ابو الحسن محمد (٩٢) مقرر محمود ركي الحقاوي (٩٣) محمد الهادي محمد الحسيني (٩٤) ماهر علي بيومي (٩٥) عبد المنعم عبد الحليم ابو النصر (٩٦) فاروق عبد الحميد عبد الموجود (٩٧) ابراهيم متولي برار (٩٨) نادر عبد الوهاب احمد عثاني (٩٩) محمد سيف الدين احمد عبد الكريم (١٠٠) جميل اسماعيل حفي سالم (١٠١) مجدي طه فتح الله شريبه (١٠٢) محمد ابراهيم عويس (١٠٣) محمد محمد عطى العفسي (١٠٤) عريس نصيف بنت (١٠٥) جابر عبد العزيز ندا (١٠٦) شبل السيد سالم (١٠٧) عبد الله السيد هاشم المصري (١٠٨) بهسي ابراهيم عبده الشهابي (١٠٩) محمد عبد الله محمد زهران (١١٠) ماهر سمعان اسحق غبريال (١١١) رهدي ابراهيم العنوي (١١٢) حسن علي ابو الحيز (١١٣) سمير عبد الباقي عوض (١١٤) سيد عبد العظيم حسن (١١٥) محمد محمود البرمبالي (١١٦) فاروق علي ناصف (١١٧) عادل محمد الجردوح (١١٨) قطب حمزة قطب (١١٩) فاروق حمد رصوان (١٢٠) فزوق علي ثابت (١٢١) نصيف حب ايوب (١٢٢) محمد احمد عبد الشهير بجمدي عيد.

و (١٢٣) محمد محمد فتحي عبد الجواد (١٢٤) محمد كمال عواد (١٢٥) علي عبد الرزاق حسن سليم (١٢٦) عبد الرزاق محمد السيد اثريبتلي (١٢٧) جلال محمد السيد خليل (١٢٨) حامد السيد رمضان (١٢٩) حسن بركات سيد ررق (١٣٠) صلاح محمد محمد بوس (١٣١) موسى ركريا موسى (١٣٢) محمد سيد علي سعد (١٣٣) عبد المنعم علي حنفي (١٣٤) قنري محمد علي (١٣٥) القوس مليكة ميخائيل (١٣٦) محمد محمد ادريس (١٣٧) احمد فهد ابراهيم الرفاعي (١٣٨) عبد السلام السيد محمود عامر (١٣٩) عبد الحليم ابراهيم عبد النام (١٤٠) صلاح الدين حنفي رمضان (١٤١) صلاح محمد عبد القادر (١٤٢) رفاعي محمود رفاعي (١٤٣) احمد رصوان احمد (١٤٤) رجب محمود الرفاعي (١٤٥) عبد المنصور عبد المنعم احمد (١٤٦) ابراهيم ابو هيم احمد هلال (١٤٧) غريب نصر الدين عبد المنصور (١٤٨) مجدي عبد الحميد فرج بلال (١٤٩) حسين محمد حسين عبد الرزاق (١٥٠) حمزة مصطفى حسن الطوي (١٥١) رفعت بيومي محمد علي (١٥٢) محمد شريف حمد مراد (١٥٣) احمد عثمان عبد اللطيف (١٥٤) ابو المعطي سيمان السندي (١٥٥) رين العبيدين فواد عبد الوهاب (١٥٦) عرب عبد المجيد صيره (١٥٧) صلاح السيد متولي عيسى (١٥٨) احمد فواد نجم (١٥٩) حمدي ياسين علي عكاشة (١٦٠) حسين محمد محمود معلوم (١٦١) سيد عبد العلي عبد المطلب عبد الحق (١٦٢) احمد عبد الرحمن الجمال (١٦٣) احمد ميروك محمد حسن (١٦٤) محمد

محمود جاد النمر (١٦٥) عبد الرحيم ريلض الكريبي (١٦٦) وجيه يوسف الشربتلى (١٦٧) ماهر سيد بدوي (١٦٨) عمرو عباس حلمي حسن (١٦٩) ايمان عطية محمد (١٧٠) امال حسين حافظ جامع (١٧١) محمود محمد مرتضى (١٧٢) حسين عبد الستار سيد احمد شاهين (١٧٣) مصطفى محمد مصطفى الخطيب (١٧٤) عبد الخالق فاروق حسن محمد (١٧٥) مجدي تاج الدين خطاب (١٧٦) عفيف فؤاد صليب .

الوصف:

٥٢- وتلى الاسماء " وصف التهم الذي نسبها اليهم . فقال :

بانهم في غضون الفترة من اواخر سنة ١٩٧٣ حتى منتصف شهر مايو سنة ١٩٧٧ بجمهورية مصر العربية :

اولا: المتهمون من الاول حتى الحادي والثمانين :

انشأوا منظمة ترمى الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والارهاب والوسائل الاخرى غير المشروعة بان شكلوا منظمة شيوعية سرية باسم " حزب العمال الشيوعي المصري " تروج لهم النظام السياسي المقرر والانظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد عن طريق دعوة الجماهير بواسطة النشرات السرية وغيرها من اساليب الدعاية المثيرة الى القيام بثورة شعبية للاطاحة بالسلطة الشرعية وفرض النظام الشيوعي بالقوة والعنف ، وحاولوا- عن طريق منظماتهم- قلب دستور الدولة وتغيير شكل الحكومة فيها بالقوة .

بان دبرت وشاركت عناصرهم- في اطار تنفيذ المخططات الهدامة لحزبهم- في التجمهر وقيام المظاهرات والاضطرابات على نطاق شامل خلال يومي ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ باتارتها جماهير الدهماء بالهتافات والنشرات وغيرها من الوان الدعاية المفرضة ونفعها الى ارتكاب جرائم التظاهر والتخريب ومقاومة السلطة وسواها من الجرائم الجسيمة التي وقعت خلال هذين اليومين وانتظمتها تحقيقات النيابة العامة المشار اليها بالاوراق ، مستهدفين من ذلك اشعال ثورة شعبية تقضي على نظام الحكم القائم وتقرض الشيوعية بالعنف والارهاب، وخلف اثر محاولتهم نتيجة احباطها بما تم اتخاذه من تدابير الامن والنظام .

ثانيا: المتهمان الثاني والثمانون والثلاث والثمانون:

اتصلا بمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري لاغراض غير مشروعة وبهدف التشجيع والمعاونة بان اجريا اتصالات منتظمة ببعض عناصره لتبادل نشراته ومطبوعاته السرية مع عدد من منظمات الرفض العربية الاخرى ، كما امدا هذه العناصر بمبالغ مالية بقصد دعم نشاط الحزب في البلاد.

ثالثا: المتهم الرابع والثمانون:

اتصل اتصالا غير مشروع بمنظمة حزب العمال الشيوعي المصري بقصد التشجيع والمعاونة، بان اوى عددا من عناصره الصلار بشأتهم اوامر بالضبط والتفتيش بقصد تمكينهم من الهرب ومواصلة نشاطهم التنظيمي في خدمة اهداف الحزب.

رابعاً: المتهمون من الخامس والثمانين حتى الثاني والعشرين بعد المائة:

انشأوا منظمة ترمي الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بان شكلوا منظمة شيوعية باسم " الحزب الشيوعي المصري " تسعى الى القضاء على الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة عن طريق مناهضة السلطة الشرعية والدعوة لاقامة تحالفات معادية لمجابهتها، وتآليب الجماهير ضدها بالنشرات السرية وغيرها من وسائل التشهير والدعاية التي تشمل على تحريض الاضراب والتظاهر بهدف تغيير السلطة بهذه الوسائل غير المشروعة وتحقيق النظام الشيوعي .

خامساً: المتهمون من الاول حتى الثاني والعشرين بعد المائة عدا المتهمين من الثاني والثمانين للرابع والثمانين ايضا :

روجوا لتغيير مبادئ الدستور الاساسية وهم النظم الاساسية الاجتماعية والاقتصادية للهيئة الاجتماعية باستعمال القوة والعنف والوسائل الاخرى غير المشروعة، بان انضموا لمنظمتي حزب العمال الشيوعي المصري والحزب الشيوعي المصري ، سافقتي الذكر والتين تروجان بوسائل الدعاية والاثارة لما تقدم سعيها في فرض النظم الشيوعي .

وحاز بعضهم نشرات ومطبوعات ومحوررات اخرى صادرة عن هاتين المنظمتين تتضمن التحريض والدعاية لمبادئهما واهدافهما بقصد ترويجها وتوزيعها بين افراد الجمهور .

سادساً: المتهمون من الثالث والعشرين بعد المائة حتى المتهم الاخير :

اداعوا عمدا بيانات وشائعات كاذبة ومفوضة وبثوا دعايات مثيرة ضد نظام الحكم القائم وحرضوا علانية على كراهيته والازدراء به عن طريق اصدار مجلات الحائط ووضع الملصقات وتوزيع النشرات وبواسطة الخطابة والقاء الانشعار في الاجتماعات والندوات العامة وبتريديد الهتافات والشعارات المناهضة في المسيرات والمظاهرات والتجمعات الشعبية وذلك بهدف التشهير بالسلطة الشرعية والتشديد بمختلف سياساتها والظعن في قدرتها على الاضطلاع بمسؤوليتها على نحو من شأنه اثاره البغضاء ضد النظم القائم وتكثير السلم العام .

وحاز بعضهم محررات ومطبوعات معدة للترويج والتوزيع على افراد الجمهور تشمل على التحريض والاثارة سافقتي الذكر، وكان ذلك في زمن الحرب .

سابعاً: المتهمون من التاسع عشر بعد المائة حتى السابع والخمسين بعد المائة أيضاً :

ارتكبوا جريمة محاولة قلب نظام الحكم المقرر في البلاد بالقوة وما نشأ عنها من جنایات مما هو مثار اليه بالتهمة الاولى بان انضموا الى غيرهم من العناصر الشيوعية سالفة الذكر في احداث الاضطرابات والقتال يومي ١٨ و ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ بمساهماتهم في تدبير وقيادة مظاهرات ومسيرات معادية تألفت خلال هذين اليومين قاصدين من ذلك اشعال فتنة عامة تقضي الى اندلاع ثورة شعبية للاطاحة بالسلطة الشرعية واحبطت محاولتهم نتيجة تصدي السلطات لها .

ثامناً: المتهمون من الحادي والعشرين حتى التاسع والعشرين، ومن السابع والستين بعد المائة حتى المتهم الأخير:

في خلال الفترة اللاحقة على نفاذ احكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية امن الوطن : دبروا وشجعوا وشاركوا في تجمهر يؤدي الى اثاره الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية ومعاهد العلم لاجلها باستعمال القوة والتهديد باستعمالها وذلك ببث الدعايات المثيرة وترديد الشعارات والهتافات العدائية وترويج بعضهم لنشرات سرية بقصد حمل الجماهير على التجمهر والتظاهر ضد السلطات بالقوة والعنف مستهينين تجدد اعمال الفوضى والارهاب وتعطيل الدراسة بالقوة وشارك بعضهم في مظاهرات ومسيرات تألفت لهذا الغرض .

القيد:

٥٣- وبعد الوصف جاء القيد بالصيغة الآتية :

" بناء عليه ، يكون المتهمون جميعاً قد ارتكبوا الجنایات والجنح المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٨٧/ ١ و ٩٨/ ١ ب و ٩٨ ب مكرر و ٩٨ د و ٩٨ هـ ، و ١٠٢ مكرراً و ١٧١ و ١٧٤ من قانون العقوبات . والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، بشأن حماية امن الوطن و ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر و ١٩١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المظاهرات بالطرق العامة " .

وامر باحالة الدعوى الى محكمة امن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة لمعاقبة المتهمين طبقاً لنصوص مواد الاتهام وارقى بامر الاحالة قائمة بشهود الاثبات وقحوى شهادتهم وملاحظات النيابة العامة على الدعوى وقد تضمنت قائمة الشهود سبعين شاهداً من بينهم ١٦ من ضباط مباحث امن الدولة.

بدء المحاكمة:

٥٤ - وقد بدأت المحاكمة يوم اول ابريل ١٩٧٨ . وفي جلسة ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ دفع الدفاع بعدم دستورية التعديل الذي اتخل على المادة ١٠٢ مكرراً من قانون العقوبات بمقتضى القرار بقانون رقم

٣٤ لسنة ١٩٧٠ وبعدم دستورية القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وببطلان الاجراءات التي اتخذت في القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ المضمومة والمؤسس عليها الاتهام بالنسبة الى المتهمين من ٨٥ الى ١٢٢ وذلك لعدم نفاذ القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ (قانون المخابرات العامة) لعدم نشره في الجريدة الرسمية طبقا لما نص عليه الدستور. وتمت المرافعة من المحامين والنيابة في الدفوع على الوجه الثابت في محاضر الجلسات، وقدمنا مذكرة مكتوبة تأييدا للدفع بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧. كما دفع النفاذ ببطلان امر الاحالة، وقررت المحكمة تأجيل الدعوى الى جلسة ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨ للحكم في الدفوع. وفيها اصدرت الحكم الاتي: " حكمت المحكمة اولا: برفض الدفع بعدم دستورية القوانين ارقام ١٠ لسنة ١٩٦٧ و ١٤ لسنة ١٩٧٠ و ٢ لسنة ١٩٧٧. ثانيا: بضم الدفع ببطلان التحريات والمتابعة التي قام بها رجال ادارة المخابرات العامة في القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ حصر امن دولة عليا، والدفع ببطلان امر الاحالة الى الموضوع، ثالثا: تحديد جلسة اول يناير ١٩٧٩ لنظر الدعوى.

التحقيق النهائي:

٥٥- وابتداء من تلك الجلسة، اخذت المحكمة في تحقيق القضية تحقيقا نهائيا فاستمعت الى من حضر من شهود الاتبات وشهود النفي، وبدأت النيابة مرافعتها بجلسة ٢٠ أكتوبر ١٩٧٩ وذلك كله على الوجه الثابت في محاضر الجلسات.